

المملكة العربية السعودية وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة في بلد الرسول الكريم صَّأَلْتَهُ عَيْدُوسَلَّرَ



مجلَّة دوريَّة علميَّة محكَّمة، تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلَّق بهما

موضوعات العدد:

- التركيبُ في القِراءاتِ (مفهُومُهُ، ونشأتُهُ، وحُكمُهُ) د. علي بن عبد القادر بن شيخ علي سيت
- اسمُ الله (الرَّوُّوْفِ) في القُرآنِ الكريمِ (دِراستٌ مَوضُوعيَّتٌ) د. رقيتَ بنت محمد بن سائم باقيس
- النبراسُ في مُقاصِدِ القُرآنِ مِن خِلالِ آيتِ: ﴿ هَٰذَا بَكَغُ لِلنَّاسِ ﴾ د. مسعد بن مساعد الحسيني
- تَعَقَّباتُ ابنُ جُزَيِّ عَلى الزَّمخَشَري في تَفسيرِ القُرآنِ الكريمِ (دِرَاستٌ مُقارَنتٌ) أ.د شايع بن عبده بن شايع الأسمري
- إِعِلاَلُ المُحَدِّثِينِ بِذِكِرِهِم: الحَمْلَ عَلَى «رَاهِ» أَو «جَمَاعَة» (دِراسةٌ نَظَريَّةٌ تَطبيقيَّةٌ تَطبيقيَّةٌ تَحليليَّةٌ)
 - د. وائل حمود هزاع ردمان
 - مَدلُولُ أَمرِ النَّاقِدِ بالكِتابِيِّ عنِ الرَّاوي بِعبارةِ: ((أُكتُبْ عَنْهُ)) (دِرَاسَةٌ نَظَريَّةٌ تَطبيقيَّةٌ) د. مصطفى بن محمد محمود مختار





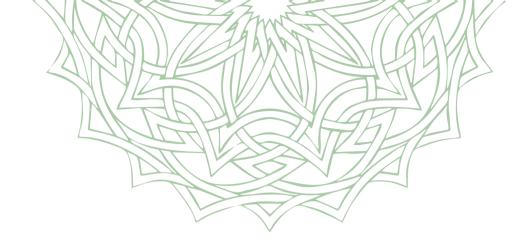
المملكة العربية السعودية وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة في بلد الرسول الكريم صَالَّسُّعَلَيْوسَالًّ



مجلّة دوريّة علميّة محكّمة تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما



العدد الثامن - السنة الرابعة - رجب ١٤٤٢هـ - فبراير ٢٠٢١م



حَبُّونَ الْمَاحِ عَفُوطَ بَهُ عَلَيْنَ الْمُحْدِينَ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينَ الْمُعْدِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعْدِينَ الْمُعْدِينَ الْمُعْدِينَ الْمُعْدِينَ الْمُعِينَ الْمُعْدِينَ الْمُعْدِينَ الْمُعْدِينَ الْمُعْدِينَ الْمُع

ترخيص وزارة الثقافة والإعلام -الرياض، المملكة العربية السعودية

برقم: (۸۰۶٤)، وتأريخ: ۱۶۳٦/۶/۱۵هـ رقم الإيداع: ۹۹۹۹/ ۱۶۳۸ تأريخ: ۲۸/۱/۲۸

ر دمد: ۲۵۸ - ۷۷۶ x

عَنَّا فِي إِنْ إِلَا لِمُنْ الْمِنْ الْمُنْ ا

جميع المراسلات تكون باسم رئيس تحرير المجلة: البريد الالكتروني للمجلة: mjallah.wqf@gmail.com

مَجَلَّةُ تَعْظيمِ الوَحْيَيْنِ، وقف تعظيمِ الوَحْيَيْنِ،

حي الهدا- المدينة المنورة: ص. ب: ٩٩١٠، الرمز البريدي: ٣٥٥٠٠، المملكة العربية السعودية.

هاتف المجلَّة: ٢٠٠٩٦٦١ ٤٨٤٩٣٠، وواتسآب: ٩٦٦ ٥٣٥٥٢٢١٣٠ +

تويتر: Journaltw@

موقع المجلة: WWW.JOURNALTW.COM







إعلاَلُ المُحَدِّثين بِذِكرِهِم: الحَمِٰلَ عَلَى ((رَاوٍ) أو ((جَمَاعَةٍ))

(دِرَاسَةٌ نَظَرِيَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ تَحلِيلِيةٌ)

د. وائل حمود هزاع ردمان.

الأستاذ المشارك بقسم أصول الدين بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران - المملكة العربية السعودية

dr.wailradman@outlook.sa

مُا يَعْرُ إِلَا الْحِدِيْنِ

🗘 موضوع البحث:

إعلال المحدثين بذكرهم: الحمل على (راوٍ) أو (جماعة). دراسة نظرية تطبيقية تحليلية نقدية.

🗅 هدف البحث:

إبراز بعض عبارات علم علل الحديث، وهي قول أئمة النقد في علة حديث: (الحملُ على فلان) أو (على جماعة) الدالة على تضعيف الرواية وإعلالها وتحديد مَن صاحب الخطأ فيها، وكون العبارة تأتي على جمع من الرواة يُعدّ أقلّ من كونها تأتي راوٍ في ذلك.

🖒 مشكلة البحث:

- ما معنى عبارة: الحمل على فلان؟ وهل تطلق على فرد من الرواة دون الجمع؟
 - هل يقع اتفاق الأئمة على اثبات الحمل على من قيل فيه الحمل عليه؟

🗘 نتائج البحث:

إنّ طبقة الأثبات في الرواية لا يُحمل عليهم خطأ الرواية وقد يأتي على بعضهم، وأمّا الضعفاء فمن دونهم فيكثر عليهم الحمل أفراداً وجماعات، وما بين هاتين الطبقتين يأتي عليهم إطلاق (الحمل) غالباً أفراداً وجماعات.

(الكلمات الدَّالة المفتاحيَّة:

الحمل- الرواية - إعلال - الجماعة.



CHANGE STORY OF THE STORY OF TH

المقترض

الحمد لله، أحمده وأستعينه وأستغفره وأؤمن به وأتوكل عليه، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أمَّا بعدُ: فإنَّ خيرَ الحديث كتابُ الله، وخير الهُدى هُدى محمدٍ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة. وإنّ مِن الضلالات ما تعتمد على ضعاف الأحاديث ومعلولها - والتي ليس لها وجه للعمل بها - وقد خلق الله لصد هذه الأحاديث رجالا لُقِبوا بأئمة الحديث، فألفوا وصنفوا في علوم الحديث، ولم يقتصروا على الكلام في رواة الأسانيد؛ بل بحثوا بحثا بالغافي مروياتهم حتى لوكان ذلك في روايات الحفاظ المعروفين، فليس أمام النصح للدين حصانة لإمام حافظ فكيف بمن دونه! فلا احتراز أمام النقد الدقيق المثبت لوهم أيّ واهم.. والخطأ وارد في سنة الله وفطرته على البشر إلا مَن رَحِم الله، وقال الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): "وليس مِن حَدِّ الثقةِ أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فَمَن الذي يَسْلَمُ مِن ذلك غيرُ المعصوم الذي لا يُقَرُّ على خطأ!"(١)، فبقواعد رصينة وفهم ثاقب يبحث الإمام من علماء الحديث في روايات الحافظ - ومَن دونه - مثبتًا ما وَهِم أو أخطأ فيها بعد سبر ومقارنة، وهذا هو علمُ علل الحديث، فحَفِظَ هذا العلم ما جاء في السنة النبوية المشرفة المدونة في الكتب، وبه جاءت العقيدة صافية محمية بذلك الجهد من زيغ الزائغين وتحريف الغالين وانتحال المبطلين وغلو المشبهين وتفريط المعطلين.. وذاك من نتائج جهود أئمة النقد في علم العلل، وقد كانت تخرج من أفواه أولئك الأئمة عبارات تُلخّص عملية مطوّلة عن السبر والتقسيم، كمثل قولهم: "الحملُ على فلان" أو "الحملُ على هؤلاء - أو جماعة من الرواة"

⁽١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، (ص ٧٨).



قاصدين بذلك إثبات خطأ الرواية، وأنّ سبب الخطأ فيها مَن نُسب إليه الحمل. فأحببت دراسة هذه العبارة الرصينة من جوانب عدة سيجمعها هذا البحث بين النظرية والتطبيق ليصفى فهمها على أتم وجه وأكمله. والله المستعان.

(أهمية البحث:

لا شك أنّ البحث عن عبارات (الحمل على الوحدان-أو جماعة) يسهم في عدة أمور تشري البحوث الحديثية في علم العلل خاصة وفي علوم الشريعة عامة، منها:

- علاقة علم على الحديث بتراجم الرواة وتحديد منزلتهم في الحفظ بمدى ضبطهم الرواية إذا ما قورنت روايتهم مع من شاركهم في الرواية.
 - بيان عظيم صنيع علماء الحديث في سبرهم للمرويات وتنقيحها.
- الوقوف على نوع من ألفاظ أئمة النقد وعباراتهم التي يطلقونها أثناء نقد الروايات ومن أخطأ فيها، وبيان معانيها وأنواعها من خلال الجمع والدراسة.
- إثراء علم الحديث ومعرفة منزلته بين العلوم الأخرى بمثل هذه البحوث المبينة للعمق العلمي الذي يحتوي عليه علم علل الحديث.
 - معرفة ما يشابه هذه العبارة من العبارات الأخرى الجارية في معناها.
- يمكن أن يسهم هذا البحث لطلاب العلم في رفع ما يشكل من هذا اللفظ أثناء الحكم على الروايات أو الرواة حين إطلاق مثل هذه العبارة (الحمل على ...).

أسئلة يجيب عليها البحث:

- ما معنى عبارة (الحمل على فلان) أو (على جماعة) بدقة؟ وأينَ مظان اطلاقها؟
 - ما العبارات المقاربةُ لها؟
 - هل تطلق هذه العبارة على نوع معين من الرواة دون غيرهم؟
 - هل لهذه العبارة أثر على الراوي؟
- هل يأتي الحمل على الوحدان من الرواة وَلا يأتي على أكثر من واحد أو الجماعة؟
 - هل يقع اتفاق الأئمة على إثبات الحمل على من قيل فيه: الحمل عليه؟

أهداف البحث:

- بيان معنى عبارة (الحمل على فلان) ونحوها، وصياغة تعريف لها، وبيان ما يقاربها من عبارات واطلاقات.
 - معرفة مظان هذه العبارة وأبرز مَن يستخدمها.
 - بيان علاقتها بعلم العلل.
- التعرف على العوامل المؤثرة التي جعلت بعض الرواة يتصف بها. ومعرفة حكمها على الراوي.



الدراسات السابقة:

لم أقف على من أقام مثل هذا الدراسة بهذه التساؤلات والأهداف، ولم أظفر ببحث فيه شمولية ما عندي في التمهيد النظري الذي أقمته مع ضرب الأمثلة بمثل هذه الدراسة التطبيقية، لا سيها أن الجديد في موضوعي التركيز بأخذ جانب يتناول إعلال الرواية بها يشبه عبارة الجرح والتعديل بها يجعل من يقف عليها يرجع إلى هذا البحث فيتعرف على معناها وما يشابهها من عبارات، مع بيان شيء من تطبيقاتها المدروسة.

حدود البحث:

كتب تراجم الرواة وعلل الأحاديث التي هي مظان هذه المقولة.

ولم أرد في البحث استيعاب كل ما وقفت عليه في مثل هذه العبارة إلا في حدود ما يجلي هدف البحث وإجابة تساؤلاته؛ جامعا في معناه ومبناه: بين النظرية بإيضاح المعاني والتطبيق بأبرز الأمثلة.

خطة البحث:

هذا البحث بنيته على مقدمة وتمهيد نظري ومطلبين:

الأول منهما: (الحمل على الواحد).

والثاني: (الحمل على الجمع).

وبعدهما النتائج وتوصية، ثم فهرس مصادر ومراجع البحث.

أمّا منهجى في العرض:

فسأذكر صدر كل مثال (الأنموذج) في المطلب الأول (الحمل على الواحد) بذكر اسم هذا الواحد الذي مُمِّل خطأ الرواية ثم أذكر حديثه، بخلاف المطلب الثاني (الحمل على الجماعة) فسأذكر الحديث صدر كل مثال (الأنموذج) ثم نص الحمل على الجمع؛ لأن الأمر في الثاني يطول بذكر جماعة الرواة بل في بعضهم إبهام، وفي كل مطلب ثلاثة أمثلة: أستوفي عند كل مثال البحث فيه تحت عنوانين بارزين:

- ١. (تحليل) وفيه الدراسة النقدية.
- ٢. ثم (النتيجة) وهو خلاصة البحث في المثال.

والله الموفق، وهو خير مسؤول، وبه أستعين.





نهنيك

إنَّ هذا البحث خاص بعلم العلل، ولقد كتب علماء الحديث في العلل وأكثروا في ذلك بين التأصيل والبيان لأصناف العلل والكلام في الروايات الكثير والكثير..

فمن أنواع الأحاديث ما "يسميه أهل الحديث: المعلول؛ وذلك منهم – ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة. والمعلول: مرذول عند أهل العربية واللغة" قاله ابن الصلاح (۱). وقيل: "المعلول" لحن، والصواب: "المعلّ"، وقيل ليس "المعلول" بلحن فقد وُجد استخدامه وشُهر (۲). وهذا في اللغة (۳). أليس من الأفضل الرجوع إلى كتب المعاجم والقواميس اللغوية في تعريف العلة. ولا يعتمد على تعريف أهل الحديث

أمّا اصطلاحا: فهو الحديث الذي اطُلِع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها^(٤).

وقال الحاكم صاحب المستدرك (ت:٥٠٥هـ): "إنّما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علمة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير. وقال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلل الحديث: من أين قلت هذا، لم يكن له حجة "(٥).

⁽١) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، (ص ٨٩).

⁽٢) يُنظر النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، (٢/ ٢٠٤)؛ وَتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، (١/ ٢٩٤).

⁽٣) يُنظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ص ١٠٣٥)، وَالنكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٢/ ٢٠٤)، وَتدريب السراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، (١/ ٢٩٤).

⁽٤) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، (ص٩٠)؛ وَالنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/ ٧١٠)؛ وقال الأمير الصنعاني في كتابه توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (٢/ ٢٢): "هذا تعريف أغلبي للعلة وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ويعلون بها لا يؤثر في صحة الحديث..". ويُنظر أيضا في نفس المصدر (٢/ ٢٥-٢٦).

⁽٥) معرفة علوم الحديث، للحاكم، (ص١١٢-١١٣).



وقول ابن مهدي (ت: ١٩٨ههـ) هذا جاء بمعناه أقوال غيره من أثمة الحديث بها يدل على شرف هذا العلم وعلوه بين سائر العلوم، ومنه قول ابن المديني (ت: ٢٣٤هـ): "ربها أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"(۱). وقال أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧هـ): "جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها.. وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ.. فقال لي: يا أبا حاتم؛ قلّ من يفهم هذا. ما أعز هذا. إذا رفعت هذا من واحد واثنين؛ فها أقلّ مَن تجد من يحسن هذا. وربها أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث؛ فهل أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه. قال أبي: وكذاك كان أمري "(۱). وقال الخطيب البغدادي (ت: ٣٦٤هـ): "المعرفة بالحديث ليست تلقينا، وإنها هو علم يحدثه الله في القلب، أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم؛ فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة: وإنها يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث؛ فإنه علم يخلقه الله – تعالى – في القلوب بعد طول المهارسة له والاعتناء به"(۱).

وأطبق أئمة الحديث على أن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث (3)، وقل مَن اعتنى به بعد أئمة شأنه لسعة حفظهم وقوة نظرهم ودقة فهمهم أولئك كعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، وأحمد ابن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، والبخاري (ت: ٢٥٦هـ)، ويعقوب بن شيبة (ت: ٢٦٦هـ)، وأبي حاتم (ت: ٢٧٧هـ)، وأبي زرعة (ت: ٢٦٤هـ). وبعد هؤلاء جماعة منهم النسائي (ت: ٣٠٣هـ)،

⁽١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، (٢/ ٢٥٧).

⁽٢) ال**جرح والتعديل**، للرازي، (١/ ٣٥٦).

⁽٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٢٥٥)، ويُنظر ما بعده فقد جمع الخطيب من كلام أثمة الحديث ما يدل أهمية هـنذا الفن.

⁽٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٢٩٤) وما بعده.

والعقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، وابن عدي (ت: ٣٦٥هـ)، والدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).. وقال غير واحد من الأئمة كابن الجوزي (ت: ٩٥٥هـ)، وابن رجب، (ت: ٩٥٩هـ) وغيرهما، وقل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك حتى كاد ينعدم (١٠). وبقي من يقتفي الأثر يتفهم إعلالهم للروايات ومباحثهم فيها، ويراعي قواعدهم واطلاقاتهم وتقيداتهم في ذلك، ومن جملة ذلك معاني عباراتهم في العلل..

ومن تلك العبارات: الحمل على الراوية قولهم "الحمل على فلان" أو "على هؤلاء - جماعة من أحكام الأثمة في سياق إعلال الرواية قولهم "الحمل على فلان" أو "على هؤلاء - جماعة من المرواة"، وهذا غير حمل إمام من أئمة الجرح والتعديل على راو بمعنى تضعيفه، فهنا بمعنى يشتد كيا في قول ابن حبان (ت: ٤٥٣هـ) في "حريث بن أبي حريث.. كان الأوزاعي شديد الحمل عليه"(٢). و"الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي.. كان ابن المبارك شديد الحمل عليه"(٢). و"إسهاعيل بن أبان الغنوي.. كان أحمد بن حنبل رَحمَهُ ألله شديد الحمل عليه"(٤). وغير ذلك. وكذلك ليس هو من باب حمل رواية على رواية أخرى. فهذا الذي نحن فيه مظانه كتب العلل بالأخص وقد يُذكر في كتب التراجم (خاصة كتب الضعفاء منها) والسؤالات لذكر ما أخطأ الراوي في الرواية فيه..

أمَّا الحَمل في باب العلل فهو: "نسبة خطأ الرواية على أحد الرواة أو جماعة منهم".

⁽۱) الموضوعات، لابن الجوزي، (۱/ ۲۰۱)؛ وَشرح على الترمذي، لابن رجب، (۲/ ٦٦٣)؛ وَجامع العلوم والحكم، ابن رجب، (۲/ ٢٦٣). ورجب، (س ١١٣ - ١١٤).

⁽٢) المجروحين، لابن حبان، (١/ ٢٦٠).

⁽٣) المجروحين، (١/ ٢٤٨).

⁽٤) المجروحين، (١/٨٢١).



وهو مأخوذ لغة: من الحمل - بالكسر والفتح -: ما يُحمَل على الظهر أو رأس أو غيرهما، ويأتي بمعنى الضهان (١)، ويُستخدم في المعاني كما يُستخدم في الأعيان: الأول كقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَعَمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَلَهَا ٱلْإِنسَنَ ۚ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٧]. وفي الآخر: ﴿ فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبِدًا رَّابِياً ﴾ [الرعد: ١٧].

وما كان مفارقا للشيء - لما حمل على ظهر أو رأس - فهو حِمل بالكسر، وما كان متصلا أو باطنا فهو حَمل بالفتح، كحمل الإناث في بطونها أو لادَها أو على رأس شجرة..(٢).

وَعلى هذا قول المحدثين في هذا الباب يكون بالفتح: "الحَمل على فلان".. وقد يدخل معنى التضمين هنا بأن يكون لفظ "الخطأ" مستخدما في لفظ "الحمل" توسعا وأخذًا في معناه وحكمه في التعدي واللزوم، فيكون: "الحمل على فلان"= "الخطأ على فلان". وعلى الأول تأصيل معنى، بخلاف الثاني.

والمستفاد من هذا كلِه أنّ أئمة العلل يحمّلون نتاج سبرهم - لرواية "ما" - العهدة والضهان - في الخطأ - على راوٍ أو جماعة..

ولهذا الاطلاق ما يساويه في العبارات: كقولهم "العهدة على فلان" أو "البلية من فلان" أو "البلية من فلان" أو "البلاء من فلان" وغير ذلك..

وعلاقة هذه العبارة بعلم العلل: أن هذه العبارة يذكرها الناقد مُعيِّنًا صاحب الخطأ في الرواية، أمّا العلل فأوسع؛ فقد تشمل تعليل الإمام الناقد بذكر صاحب الخطأ، وقد تقتصر على ذكر العلة وما الصواب فيها. أو يتوسع الناقد فيذكر الاختلاف ثم الراجح والمرجوح؛

⁽۱) مقاييس اللغة، لابن فارس، (۲/ ۲۰۱)؛ وَالقاموس المحيط، الفيروزآبادي، (ص ۹۸۷)؛ وَالمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، (۱/ ۱۰۱).

⁽٢) ومن الأول قول الله تعالى: ﴿ مَنَ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيْمَةِ وِزْرًا ﴿ اللهِ حَالِينَ فِيهِ وَسَآءَ فَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيْمَةِ حِمْلًا ﴿ اللهِ عَالَى: ﴿ حَمَلَتَ حَمَّلًا خَفِيفًا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]. يُنظر تصحيح الفصيح وشرحه، ابن دُرُسْتَوَيْه، (٢٨) ١٠٩]، وَرساج العسروس، للزبيدي، (٢٨/ ٣٤٥).

من دون تنصيص على ذكر من يحمل المرجوح في الرواية، وقد يذكر ذلك. فكل عبارة فيها ذكر الحمل. ذكر الحمل -على مَن هو- مِن الإعلال، وليس كل إعلال فيه ذكر الحمل.

وما ذكرته من أن الناقد يذكر هذه العبارة مُعينًا صاحب الخطأ في الرواية؛ ولم أقل يجزم بمن يحمل الخطأ؛ لأنه قد لا يجزم بذلك الناقد فيتردد أو يُعلِّق الحكم أو يتوقف فيه، وإن كان كل هذا قليلا، ومِن أمثلة عدم الجزم قول الحاكم: حدثنا أبو أحمد إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا حنظلة بن أبي سفيان، قال: سمعت سالم بن عبد الله، يحدث، عن ابن عمر رَحَوَلِيَهُ عَنْهُا، عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم قال: «مَن وهب هبة، فهو أحق بها ما لم يُثَبُ منها».

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه إلا أن نَكل الحمل فيه على شيخنا"(١). والحمل على شيخه أقرب ما يكون(٢).

وحكم هذه العبارة من الأئمة يُعتبر جرح نسبي للثقات ومَن في حكمهم مِن مقبولي الرواية في ضعف - مَن أخطأ في الرواية بعينها - ما لم يكثر، أمّا الضعفاء فواضح الأمر فيهم؛ لأنّ الحمل عليهم في الخطأ حاصل من ضعفهم أصلا، ولذلك كثُر حمل الأئمة عليهم فردا وجماعات، لذا استثنيت بحثي من ضرب المثال وتحليله في مروياتهم، وَأكثر من يتضرر من حكم الأئمة على منزلته في الحفظ - من أهل الصدق - هم من كثر حمل خطأ الروايات عليهم، وقد ينزلون إلى الترك إذا كثرت أغلاطهم وصار ما أصابوا نادرا. وقد يكون ذلك نسبيا أيضا باعتبار موضع الخطأ وقصره على شيخ أو زمان أو مكان.. وهذا باب واسع

⁽١) المستدرك على الصحيحين، للحاكم، (٢/ ٦٠)، (ح٢٣٢).

⁽۲) لذلك شيخ الحاكم أبو أحمد إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي؛ أدخله الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال، (۱/ ۱۹۹)، بقوله: "روى عنه الحاكم واتهمه". وفهم ابن حجر أن المراد من الاتهام هذا الحديث بتعليق الحاكم عليه؛ فقال في لسان الميزان، (۱/ ۳۷۵)، بعد ذكر كلام الذهبي السابق: "حدث عنه الحاكم في المستدرك بحديث إسناده صحيح، ومتنه: "مَن وهب هبة.."، وقال صحيح على شرطها إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا. قلت (ابن حجر): الحمل فيه عليه بلا ريب، وهذا الكلام معروف من قول عمر رَضِيًا لللهُ عَنْ مُوفع".



تكفي الإشارة بهذا إليه ليُراعى ويُعتنى به، ولمّا كان عمق البحث للثقات ومَن في حكمهم؛ كان اصطفاء نهاذج من مروياتهم في البحث لمعرفة جملة من الفوائد والنتائج المرجوة، على أن الحمل على الجهاعة يخفى على كثير المتأخرين؛ بخلاف المشهور من الحمل على الواحد؛ فكان من مهام هذا البحث تجلية هذا النوع والبحث فيه إضافة إلى الآخر: وهو الحمل على الواحد ليتكامل هدف البحث. وطالما يأتي على الجمع فقد يأتي على المقدَّمِين والأثبات في شيخ بعينه، وهم مَن يُعدون الطبقة الأولى في ذلك الشيخ؛ غير أن الخطأ لا يأتي على تلك الطبقة بجميع أفرادها بل على بعضهم مقابل الباقين، ومرادي بالطبقة هنا هو الطبقة في علم العلل، ومعناها: "تقارب الرواة في منزلة من منازل الجرح والتعديل في شيخ بعينه"(١). فهذه الطبقة المرادة في علم الطبقة المرادة في علم العلل، ومعناها: "تقارب الرواة في منزلة من منازل الجرح والتعديل في شيخ بعينه"(١). فهذه

وهنا تنبيهات مهمة في خاتمة التمهيد:

- 1. الحَمل في باب العلل فهو: "نسبة خطأ الرواية على أحد الرواة أو جماعة منهم"، وأنه يأتي بعبارة "الحَمل على فلان" أو ما يقاربها مثل: "العهدة على فلان" أو "البلية من فلان" أو "البلاء من فلان" ونحو ذلك.
- ٢. الحَمل في باب الضعفاء واسع وكثير جدا، ويعتني الأئمة في عدلهم أنصافهم جعلَ الحمل على الأشد ضعفا فيها لو اجتمع أكثر من ضعيف، وقد يتفرد جمع من الضعفاء في الرواية عن شيخ؛ فيُحمّل الجمع في مناكير شيخهم عليهم.
- ٣. الطبقة الأولى: وهم الأثبات في شيخ بعينه غير وارد حمل الخطأ عليهم مجتمعين، وقد يأتي على وحدانهم أو بعضهم.
- ٤. غيرُ الطبقة الأولى من الثقات وأهل الصدق ومَن في حفظهم شيء يأتي عليهم الحمل
 وحدانا وجماعة، والحمل على الأفراد أكثر في كتب العلل، وأكثره في بابين عظمين من

⁽١) معنى الطبقة في علل ومراتب الرواية، لردمان، (١/ ٥٤). للتوسع يُنظر (١/ ٤٧-٥٧ ما بعده).

أبواب العلة (التفرد والمخالفة) وهذا البحث فيهم.

البحث واسع جدا في معناه والأحاديث كثيرة جدا؛ لكن نهاذج الأحاديث المصطفاة بعناية التي أذكرها في البحث ستجلّي المفهوم وتجيب عن التساؤلات المطروحة بها يحقق أهداف البحث ويثبّت أهميته.



CANCE SOLVE SOLVE

المطلب الأول: الحمل على الواحد

يأتي الحمل على أحد الحفاظ إذا ما قورنت روايته مع غيره من الحفاظ وهذا لشهرته ووضوحه عند حذاق العلاء، كأن يخالف الحافظ أبو نعيم الفضل بن دكين (ت: ٢١٨هـ) الحفاظ: ابن المبارك (ت: ١٨١هـ)، وأبا بكر الأشجعي (ت: ١٨٦هـ)، ووكيعاً (ت: ١٩٦هـ)، وابن القطان (ت: ١٩٨هـ)، وابن مهدي (ت: ١٩٨هـ)؛ في رواية يرويها – أبو نعيم – عن الإمام الثوري (ت: ١٩٨هـ) ويخالفه الباقون ممن ذكرتهم، فالحمل هنا عليه مع كونه حافظا ثبتا من الطبقة الأولى في الإمام الثوري مع الباقين المذكورين.

ومن القواعد في ذلك:

القاعدة الأولى: دفع الخطأ عن الثقة إذا أمكن دفعه من غير تكلّف أو اعتساف:

قد يُدفع خطأ الثقة إذا أمكن دفعه وإن مُمّل المناكير فيها يرويه؛ وتحميل شيوخه الضعفاء ذلك الخطأ، فهذا الثقة إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعي (ت:١٦٠هـ)(٢) أنكر يحيى القطان أحاديثه عن أبي يحيى القتات (٣)، وقال أحمد: "روى عنه (أي عن القتات) إسرائيل أحاديث مناكير جدًا. قال: وأما حديث سفيان عنه فمقاربة، فقيل لأحمد: "فهذا من قبل إسرائيل؟ قال: أيّ شيء أقدر أقول لإسرائيل؟ ثم قال: إسرائيل مسكين، من أين يجيء بهذه؟ ثم قال: هو ذا حديثه عن غيره، أي أنه قد روى عن غير أبي يحيى، فلم يجئ بمناكير، أي هذا من قبل من قبل أبي يحيى"(١).

⁽۱) للشوري الإمام ترجمة موسعة في كتاب: طبقات الرواة عن الإمام سفيان الشوري، (١/٣٠١-٢٢١)، لردمان. وترجمة المذكورين قبله هم أثمة وكبار تلامذة الشوري في الرواية عنه وعن غيره، وتجد لهم تراجم موسعة في (١/٢٢٣-٢٧٧) في المصدر نفسه.

⁽٢) ستأتى له ترجمة في المطلب الثاني: (الحمل على الجماعة)؛ المثال الثاني منه.

⁽٣) أبو يحيى القتّات الكوفي، اسمه زاذان وقيل دينار (وقيل غير ذلك)، لين الحديث، من السادسة. بخ دت ق. تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص٦٨٤).

⁽٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، (٢/ ٣٣٠).



وقال ابن المديني: قيل ليحيى القطان (ت: ١٩٨هـ): "إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاث مائة، فقال: لم يؤت منه! القتات ثلاث مائة، فقال: لم يؤت منه! أتى منها، وقال: إبراهيم بن مهاجر لم يكن بالقوي"(٢).

فعلى هذا يتوجه حمل ما أنكر من أحاديثه التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى على الأخير، قال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): "إنها هي (أي النكارة) من قِبَل أبي يحيى.. وَأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه ؟ احتج به (أي بإسرائيل) الأئمة كلهم"(").

القاعدة الثانية: المتهم في حفظه يكون الحمل عليه أولى من غيره:

إذا كان الراوي متها فلا ينفعه حفظه والحمل عليه أولى من غيره، فهذا محمد بن حميد الراز (٤)؛ كان ابن معين حسن الرأي فيه، فقد دافع عنه مرة إذ قال: "ابن حميد ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله، إنها هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم "(٥).

وقال صالح بن محمد الملقب بجزرة (٢) في محمد بن حميد الرازي: "كان كلم بلغه من حديث سفيان يحيله على مهران، وما بلغه من حديث منصور يحليه على عمرو بن أبي قيس، وما بلغه من حديث الأعمش يحيله على مثل هؤلاء، وعلى عنبسة. قال جزرة: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه"(٧).

⁽١) إبراهيم بن المهاجر هو ابن جابر البجلي الكوفي، صدوق لين الحفظ، من الخامسة. م . ٤ . تقريب التهذيب، (ص٩٤).

⁽٢) الضعفاء الكبير، (٢/ ٣٣٠).

⁽٣) فتح الباري، لابن حجر، (١/ ٣٩٠).

⁽٤) تقريب التهذيب، (ص٤٧٥).

محمد ابن حميد ابن حيان الرازي حافظ ضعيف، من العاشرة. مات سنة ثمان وأربعين ومئتين. دت ق.

⁽٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (٢٥/ ١٠١).

⁽٢) هـو صالح بـن محمـد بن عمـرو بن حبيب، الأسـدي، أبو عـلي البخاري، مـن أئمة أهـــل الحــديث وحفاظهــم. وُلــد(٢٠٥ هـ) ببغـداد، ورحـل للحديث إلى الشـام ومـصر وخراسان وغيرها، واستقر في بخـارى سنة (٢٦٦ هـ) وتـوفي بهـا (٣٩٧هـ). وكان ذا مـزاح ودعابـة. ولقـب بجـزرة؛ لأنـه صحـف "الخَـرَزة" الواقعـة في حديث، فقـال: "الجَـرَزة". تاريخ بغـداد، للخطيب البغـدادي، (١٠/ ٣٩٤)؛ وَسـير أعـلام النبـلاء، للذهبي، (١٤/ ٣٢).

⁽۷) تاریخ بغداد، (۳/ ۲۰).

وقال أبو علي النيسابوري(١): قلت لابن خزيمة الإمام (ت: ٣١١هـ): "لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد؛ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلا"(٢).

القاعدة الثالثة: الحمل على الثقة ونحوه لا يؤثر في توثيقه ما لم يكثر ذلك منه:

يحمل الخطأعلى الثقة ونحوه مع بقاء صدقه: لا يُرفع الحملُ على الراوي مع وجود احتماله إلا أنه لا ينزله من مكانة توثيقه وحفظه وذلك مقابل سعة المرويات التي يحملها عن الشيخ الذي مُمّل خطأ بعض مروياته عنه مع تقدمه فيه، فهذا حرملة بن يحيى التجيبي الصدوق (٢٠): مِن أثبت وأروى الناس في ابن وهب (٤)، وهو من رجال مسلم (ت: ٢٦١هـ) والنسائي (ت: ٣٠٠هـ)، ومع كونه المقدم في ابن وهب؛ فقد كانت العهدة والحمل عليه في إفرادات ابن وهب:

قال الحافظ ابن عدي: "قد تبحّرتُ حديث حرملة وفتشته الكثير؛ فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعّف من أجله، ورجل يتوارى ابن وهب عندهم، ويكون عنده حديثه كلّه؛ فليس ببعيد أن يغرُب على غيره من أصحاب ابن وهب..."(٥).

⁽۱) هـو الحسين بـن عـلي بـن يزيـد أبـو عـلي النيسابوري، وُلِـد (۲۷۷هـ)، روى عـن الحافظ صاحب الصحيح ابـن خزيمة وطبقته مـن أهـل نيسـابور، وسمع مـن خلـق كثـير بمدائـن خراسـان - كالحافظ النسـائي - وبالحرمـين ومـصر والشـام والعـراق وغيرهـا.. وحـدّث عنـه الأكابر كابـن منـده وتخـرّج بـه الحاكـم، وقـال فيـه - وبنحـوه الخطيب البغـدادي -: "هـو واحـد عـصره في الحفـظ، والإتقـان، والـورع، والمذاكرة، والتصنيف"، زاد الحاكـم: "كان باقعـة في الحفـظ، لا تطـاق مذكراتـه، ولا يفـي بمذكراتـه أحـد مـن حفاظنـا". وقـال الذهبـي: "الحافظ، الإمـام، العلامـة، الثبـت أحـد النقـاد". تـوفي (٢٤٩هـ). تاريخ بغـداد، (٨/ ٢٢٢)؛ وسـير أعـلام النبـلاء، (١/ ١٦).

⁽٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (٩ / ١٣١).

⁽٣) هـو حرملـة بـن يحيـي بـن حرملـة بـن عمـران، أبـو حفـص التجيبـي المـصري، صاحـب الشـافعي، صـدوق. مـن الحاديـة عـشرة مـات، سـنة ثـلاث أو أربع وأربعـين ومئتـين، وكان مولـده سـنة سـتين ومائـة. م س ق. تقريب التهذيب، (ص١٥٦).

⁽٤) هـو عبـد الله بـن وهـب بـن مسـلم القـرشي، أبـو محمـد المـصري، الفقيـه ثقـة حافـظ عابـد، مـن التاسـعة. مـات سـنة سـبع وتسـعين ومائـة، ولـه اثنتـان وسـبعون سـنة.ع. تقريـب التهذيب، (ص٣٢٨).

⁽٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (٣/ ٤٠٩).



وقال الذهبي وقد ذكره فيمن تُكلّم فيه وهو موثق: "ثقة يغرُب لكثرة روايته"(١).

وفي الميزان بعد أن رمز له بـ (صح) قال: "ولكثرة ما روى انفرد بغرائب "٢٠).

قلت: ومن باب أولى المكثرون الحفاظ يُغتفر خطؤهم فيها أخطأوا فيه، فـلا ينقصهم ولا ينزلهم عـن مكانتهم إزاء مـا رووا.

القاعدة الرابعة: الأصل في الحمل أن يكون على الضعيف ومن دونهم أولى بذلك إن وجد، وَمِن أمثلة تحميل الضعفاء، أبو بكر أحمد بن سعيد بن فرضخ المصري، قال الدارقطني: "روى أحاديث في ثواب المجاهدين والمرابطين والشهداء موضوعة كلها وكذب، لا تحل روايتها والحمل فيها على ابن فرضخ، فهو المتهم بها، فإنه كان يركب الأسانيد ويضع عليها أحاديث.."(").

وهذا كثير في هذا وأمثاله من الضعفاء ومَن هو أشدّ منهم ضعفًا، وقد استثنيت بحثي منه لكثرته ووضوحه.

وأمّا أن يُحمّل الثقة ومَن في حكمه في الأمثلة السابقة - بكونه غير متهم ولا واسع الرواية ولا مقدما في شيخه - خطأ رواية ؛ فهذا يأتي فيه خلاف الأئمة بتحميله خطأ الرواية ، وهذا أمر يعتمد على مقارنة حديثه وفحص روايته مع غيره من الثقات والحفاظ ، وعدم وجود أولى منه حملا للخطأ ، ولخفائه وأهميته أدرس هذا في الأمثلة الآتية:

فمَن أمثلة الحمل على أفراد الثقات ومَن في حكمهم:

⁽١) مَن تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، (ص٦٦).

⁽٢) ميزان الاعتدال، للذهبي، (١/ ٤٧٢).

⁽٣) لسان الميزان، لابن حجر، (١/ ١٧٨).

المثال الأول: إبراهيم بن طهمان أبو سعيد الخراساني:

حديثه: «إن أول جمعة جمعت بعد جمعة جمعت مع رسول الله صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَالَم، بمكة جمعت بجواثي (۱) بالبحرين قرية لعبد القيس».

قال الحافظ النسائي: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار، قال: حدثنا المعافى، عن إبراهيم بن طهمان، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ ، قال: فذكره (٢).

والحديث أصله في صحيح البخاري من غير هذا الوجه، فقد رواه البخاري: عن أبي عامر العقدي، قال: حدثنا إبراهيم بن طهان، عن أبي جمرة الضبعي، عن ابن عباس: أنه قال: «إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين (٣).

تحليل:

الاختلاف على ابن طهمان واقع في هذه الرواية بالوجهين السابقين، وقد حمّله الخطأ شيخ النسائي في الرواية، وهو ابن عمار الموصلي -كما سيأتي- وضعّفه بسبب هذه الرواية، وقد خالفه أبو على صالح بن محمد الحافظ (المعروف بجزرة).

أمّا ابن طهمان فقد قال الذهبي: "صدوق مشهور، وثقه جماعة، وضعفه محمد بن عبدالله بن عبدالله بن عبدالله بن عبار الموصلي وحده"(٤)، وقد تكلموا فيه للإرجاء ورُدّ ذلك(٥).

⁽۱) جواثى: بضم أوّله، وبالثاء المثلثة، على وزن فعالى: مدينة بالبحرين. معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع، البكري، (۲/ ۲)، وقال محمد شُرَّاب: "كان اسما لسواحل نجد بين قطر والكويت.. ثم أطلق على هذا الإقليم اسم الأحساء.. وجلّ ما يحدد بالبحرين في كتب السيرة، هو من شرق المملكة العربية السعودية". المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لشُرّاب، (ص٤٤).

⁽٢) السنن الكبرى، للنسائى، (٢/ ٢٥٨)، (- ١٦٦٧).

⁽٣) في صحيح البخاري، (١/ ٣٠٤)، (ح ٨٥٢)، وَصحيح البخاري (٤/ ١٥٨٩)، (ح ٢١١٣).

⁽٤) مَن تُكلّم فيه وهو موثق، (ص ٣١-٣٢).

⁽٥) يُنظر: تهذيب التهذيب، (١/ ١٣٠) وما بعده.



وقال ابن حجر: "إبراهيم بن طهان أبو سعيد الخراساني، سكن نيسابور، ثم مكة، ثقة يغرب، وتُكلّم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه. من السابعة. مات سنة ثمان وستين ومائة.ع"(١).

قال الحسين بن إدريس: سمعت ابن عهار محمد بن عبد الله الموصلي الحافظ (٢٠) يقول: "ابن طههان: ضعيف مضطرب الحديث. قال: فذكرته لصالح بن محمد الحافظ (المعروف بجزرة) فقال: ابن عهار من أين يعرف حديث إبراهيم؛ إنه لم يعرف حديثه! إنها وقع إلى ابن عهار حديث إبراهيم في الجمعة، ومنه غلط ابن عهار على إبراهيم - يعني الحديث الذي رآه ابن عهار عن المعافى، عن ابن طههان: عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة «أول جمعة جمّعت بجواثى» - وما أرى الغلط إلا من غير إبراهيم؛ لأن هذا الحديث رواه: ابن المبارك، ووكيع، وابن مهدي، وهو في تصنيف إبراهيم رواه عنه: حفص، وغسان، وكنانة، والهياج، ومالك، والعقدي، وخالد بن نزار، عن أبي جمرة: عن ابن عباس (٣)، وقد تفرد المعافى بذكر محمد بن زياد: عن إبراهيم. فعُلِم أن الغلط منه - أي من المعافى - لا من إبراهيم "(١٠).

النتيجة:

قول ابن عمار الموصلي الحافظ مرجوح، وقد روى هذه الرواية عن المعافى بالوجه الذي أخطأ فيه: (عن محمد بن زياد عن أبي هريرة)، ورواية الموصلي رواها عنه الحافظ النسائي، وهي التي صدّرنا بها المثال؛ غير أنّ الأئمة وغيرهم رووا الحديث عن ابن طهان: عن أبي

⁽۱) تقريب التهذيب، (ص۹۰).

⁽٢) هـو محمد ابـن عبد الله بـن عـهار المخرّمي الأزدي، أبـو جعفـر البغـدادي، نزيـل الموصـل، ثقـة حافـظ. مـن العـاشرة. مـات سـنة اثنتـين وأربعـين ومئتـين، ولـه ثهانـون سـنة. س. تقريب التهذيب، (ص ٤٨٩).

⁽٣) ممن ذكرهم ووقعت روايته في الكتب الستة: العقدي وروايته في صحيح البخاري تقدم ذكرها أول المثال؛ ورواية وكيع ورواها في سنن أبي داود، السجستاني، (٢/ ٢٩٦)، (ح٨٦٠١)؛ ويُنظر زيادة في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، (٥/ ٢٦٣)، (ح٨٢٥).

⁽٤) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، (١/ ٢٢١-٢٢٢).

جمرة، عن ابن عباس، وقد أخرج البخاري في صحيحه عن أبي عامر القعدي، وأبو داود (ت: ٢٧٥هـ) في سننه من طريق وكيع، وغيرهما ممن سهّاهم صالح (جزرة) من الثقات وغيرهم على الصواب، والحمل في الخطأ على المعافى لا على ابن طهان.

المثال الثاني: مطرّف (١) بن معقل أبو بكر الشقري، السعدي البصري:

حديثه: «من سب العرب فأولئك هم المشركون»:

ذكر العقيلي وابن عدي والبيهقي (ت: ٥٨ ٤هـ) بسندهم عن: معمر بن محمد بن معمر البلخي ابن أخي شهاب، حدثنا مكي بن إبراهيم، حدثنا مطرّف بن معقل، عن ثابت، عن أنس، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله صَالَاللهُ عَلَيْدِوسَامَ يقول: فذكره (٢).

قال العقيلي: "منكر الحديث، لا يتابع على حديثه، و لا يُعرف إلا به"(٣). يعني مطرّفًا.

ولما ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة مطرف بن معقل مع حديث آخر، قال: "ولا أعرف لمطرّف بن معقل عدي أنس عن عمر: أعرف لمطرّف بن معقل غير ما ذكرت. والحديث الأول عن ثابت، عن أنس عن عمر: منكم "(٤).

وقال البيهقي: "تفرد به مطرف هذا، وهو منكر بهذا الإسناد"(٥).

وقد خالفهم: أحمد بن علي السليماني البيكندي(١)، فجعل الحمل على معمَر بن محمد بن

⁽١) كمحدِّث. يُنظر تقريب التهذيب، (ص٥٣٤)، وتاج العروس، للزبيدي، (٢٤/ ٨٥).

⁽٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، (٤/ ٢١٧)؛ وَالكامل في ضعفاء الرجال، (٨/ ١١٢)؛ وَشعب الإيان، للبيهقي، (٣/ ١٦١)، (ح ٩٨). (ح ٩٨).

⁽٣) الضعفاء الكبير، (٤/ ٢١٧).

⁽٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٨/ ١١٣).

⁽٥) شعب الإيمان، (٣/ ١٦١)، (ح١٤٩٨).

⁽٦) ولد (٣١١هـ)، وتوفي (٤٠٤هـ)، وصفه الذهبي وغيره بالحفظ والتصنيف، لكن قال الذهبي: "رأيت للسليماني كتابا فيه حط على كبار، فلا يسمع منه ما شذ فيه". سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٧/ ٢٠٢)، ولعله يقصد كتابه فيمن يضع الحديث فكثيرا ما ينقل عنه الذهبي في الميزان ويتعقبه في مواطن، انظر مثلا ميزان الاعتدال، (٢/ ٦٢).



معمر البلخي الذي رواه عن مطرف، وقال: "أنكروا عليه حديثه: عن مكي، عن مطرّف بن معقل، عن ثابت". وذكر الحديث (١).

تحليل:

قال الذهبي في رد الحمل على مطرّف: "جاء من طريقه خبر موضوع عن ثابت البناني، والآفة من غيره". كذا في تاريخه (٢)، وترجم لمعمر - الذي حمّله البيكندي الرواية - في كتابه الميزان، وذكر هذا الحديث في ترجمة معمر، وقال: "مطرف وثّلق"(٢).

لكنه لـــــ ترجـم في الميـزان لمطـرّف: قــال: "لـه حديـث، وهــو موضـوع.."، وَذكـر الحديـث بنحـو مـا عنـد ابـن عَـدي⁽³⁾. وجـزم بديوانـه الضعفـاء بقولـه: "أتــى بحديـث موضـوع"(٥). فاختلف تحميلـه خطـأ الروايـة بــين معمـر ومطـرّف.

أمّا ابنُ حجر فبعد أن ذكر توثيق مطرّف عن ابن معين وأحمد وغيرهما قال: "إذا تقرر هـذا فالآفة في ذلك الحديث من غيره"(٦).

وَمطرِّف بن معقل هو أبو بكر الشقري، السعدي البصري:

قال فيه أحمد: "كان ثقة وزيادة"(٧).

وذكره الذهبي في تاريخه، وقال: "وثّقه أحمد بن حنبل، وغيره، وهو من المقلّين.."(^). وقال ابن مَعِين: "ثقة"(٩).

⁽١) ميزان الاعتدال، (٤/ ١٥٧).

⁽٢) تاريخ الإسلام، للذهبي، (٤/ ٢١٨).

⁽٣) ميزان الاعتدال، (٤/ ١٥٧).

⁽٤) ميزان الاعتدال، (٤/ ١٢٦).

⁽٥) ديوان الضعفاء، للذهبي، (ص٣٨٩).

⁽٦) لسان الميزان، (٦/ ٤٩).

⁽٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبد الله، (٢/ ١٨٥).

⁽٨) تاريخ الإسلام، (٢١٨/٤).

⁽٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري، (٤/ ١٤٠)؛ وَالجِرح والتعديل، (٨/ ٣١٤).

وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات(١).

أمّا ترجمة: معمر بن محمد بن معمر البلخي وهو أبو شهاب العوفي هو: ابن أخي شهاب بن معمر، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يروي عن مكي بن إبراهيم، وهو آخر من روى عن مكي، وروى عنه أهل بلده"(٢).

ترجم له الذهبي في تاريخه في وفيات ما بين: (٢٧١ - ٢٨٠ هـ)، ولم يذكر فيه تعديلا ولا جرحا سوى: "قال السلياني: أنكروا عليه حديثا له عن مكي"("). ثم ذكره في وفيات ما بين: (٢٩١ - ٣٠٠ هـ)، وقال: "تفرد في وقته عن جماعة من البلخيين وطال عمره.. توفي في جمادى الأولى سنة ست وتسعين، وهو في عشر المائة"(٤).

وذكره في الميزان، وقال: "هو صدوق؛ إن شاء الله، له ما يُنكر"(°). ثم ذكر كلام السليماني البيكندي السابق في تحميله الحديث.

النتيجة:

الحديث منكر عند الأئمة العقيلي وابن عدي وغير هما، وحكم عليه الذهبي بالوضع كما سبق. وتابعه الألباني فحكم على الحديث بالوضع (٢).

واختلف الحمل فيه على مَن؟

وقد اختلف قول الذهبي: بينَ رأيي العقيلي وابن عدي (بأن الحمل على مطرّف) وبينَ رأي السلياني (بأن الحمل على معمر).

⁽١) الثقات، لابن حبان، (٧/ ٩٣٤)؛ وَتاريخ أسهاء الثقات، لابن شاهين، (ص٢٢٥).

⁽٢) الثقات، لابن حبان، (٩/ ١٩٢).

⁽٣) تاريخ الإسلام، (٦/ ٦٣٠).

⁽٤) تاريخ الإسلام، (٦/ ١٠٥٧ - ١٠٥٨).

⁽٥) ميزان الاعتدال، (٤/ ١٥٧).

⁽٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني، (١١/ ١١٥)، (ح٢٠١).



وأمّا ابن حجر فقد مال إلى غير رأي العقيلي وابن عدي.

ورأي ابن حجر ومَن سلفه بأن الحمل فيه على معمر؛ لكون مطرف وثقه ابن معين وغيره، وهذا الأخير يلصق الحمل على من هو أدنى من مطرّف توثيقا، ولو عَلم من منكرات مطرف شيئا الإمام ابن معين وأحمد لصاحوا به؛ لا سيها في مقلّ الرواية مثله. والله أعلم.

المثال الثالث: حَشرج بن نُباتة أبو مكرم الأشجعي:

حديثه: «لتنزلن طائفة من أمتي أرضا يقال لها: البصرة ويكثر بها عددهم ونخلهم ثم تجيء بنو قنطوراء عراض الوجوه صغار العيون حتى ينزلوا على جسر لهم يقال لها: دجلة فيتفرق المسلمون ثلاث فرق: أمّا فرقة فتأخذ بأذناب الإبل فتلحق بالبادية فهلكت، وأمّا فرقة فتأخذ على أنفسها وكفرت فهذه وتلك سواء، وأمّا فرقة فيجعلون عيالاتهم خلف ظهورهم ويقاتلون، فقتلاهم شهيد، ويفتح الله -عز وجل على بقيتهم "().

ذكر ابن عدي عدة أحاديث لحشرج مما أنكرها عليه الأئمة، وقد أخرج كل تلك الأحاديث من عهدته أن يكون الحمل فيها عليه إلا الحديث السابق في أرض البصرة، وقال في خاتمة ترجمته: "لحشرج غير ما ذكرت من الحديث، وأحاديثه حسان وإفراداتٌ وغرائب، وقد قمت بعذره فيها أنكروه عليه، وهو عندي لا بأس به وبرواياته؛ على أن أحمد ويحيى قد وثقاه"(۲).

قلت: لكنه مع هذا التعميم في عذره لم يرفع عنه التفرد في الحديث السابق! لهذا ابن القيسر انى في تهذيبه للكامل المسمّى "ذخيرة الحفاظ" - وقد ذكر هذا الحديث - قال عقبه:

⁽۱) مسند أبي داود الطيالسي، (۲/ ۲۰۰–۲۰۱)، (ح۱۹۱)؛ وَالمصنف، لابن ابي شيبة، (٧/ ٤٧٦)، (ح ٣٧٣٥)؛ وَمسند أحمد، (١) مسند أبي داود الطيالسي، (٢/ ٢٠٠–٢٠٤)؛ وَمسند البزار، للبزار، (١١٨/٩)، (ح٣٦٦٦).

⁽٢) الكامل في ضعفاء الرجال، للجرجاني، (٣/ ٣٧٥).

"وهذا الحمل فيه على حشرج"(١). وهذا من القيسراني يُبعد السقط من النسخة، وكنت غير مستبعد للسقط لأمرين: الأول منها أن عبارة ابن عدي في خاتمة ترجمته تدل على أنه تكفل بإبعاد تفرده فيها ذكره له من أحاديث، والأمر الثاني: أنه -فعلا- لم يتفرد به كها سيأتي.

وما ذكره ابن القيسراني من كون الحمل على حشرج يوافقه في الظاهر قول ابن حبان وقد ذكر حشرج في المجروحين: "كان قليل الحديث، منكر الرواية؛ فيما يرويه، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"(٢).

تحليل:

كلام ابن حبان وإن كان موافقا في الظاهر لما سبق بأن الحمل على حشرج إلا أنه في الحقيقة يجعل الحمل فيه على غيره؛ لأنه لم ينفرد كما سيأتي؛ فلازم كلام ابن حبان أنه: إن لم ينفرد فمقبول، ويؤيده أن الحديث عند ابن حبان نفسه في صحيحه بذكر متابع لحشرج: وهو الحافظ عبدُ الوارث بن سعيد البصري؛ كما سيأتي قريبا.

وحَـشرج بـن نُباتـة الأشـجعي: هـو أبـو مكـرم الواسطي - أو الكـوفي - صـدوق يهـم، مـن الثامنـة. ت (٣).

والحديث المشار المذكور أخرجه جمع من الأئمة في مصنفاتهم: عن الحشرج بن نباتة: عن سعيد بن جُمهان، عن ابن أبي بكرة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به (٤)، وقد اختلف في اسم ابن أبي بكرة:

⁽١) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني، (٤/ ١٩٣٤)، وأمّا بقية الأحاديث التي دافع فيها ابن عدي عن حشرج فقد تابعه فيها ابن القيسراني ونقل كلامه فيها في مواضع إيراده للأحاديث؛ إلا هذا الذي جزم بتحميله العهدة فيه لأن ابن القيسراني لم يجد ابن عدي أورد ما يدفع به عن الحشرج.

⁽٢) المجروحين، لابن حبان، (١/ ٢٧٧).

⁽٣) تقريب التهذيب، (ص ١٦٩).

⁽٤) تقدم تخريجه مطلع ذكره، وسيأتي مزيد تفصيل.



- فقال أبو داود الطيالسي في روايته عن الحشرج..: "عن عبد الرحمن بن أبي بكرة"(١).
 - وقال أبو النضر هاشم بن القاسم: حدثنا الحشرج..: "عبد الله بن أبي بكرة"(٢).
 - وقال سريج بن النعمان: حدثنا حشرج..: "عبد الله، أو عبيد الله بن أبي بكرة (٣).
 - وقال أبو الوليد الطيالسي، حدثنا حشرج ..: "عبيد الله بن أبي بكرة"(٤).

وتابع العوامُ بن حوشب^(٥) الحشرجَ؛ فرواه عنه يزيد بن هارون^(٢)، لكن مرة قال يزيد: "ابن أبي بكرة"(٧)، ومرة سهاه فقال: "عبيد الله بن أبي بكرة"(٨).

ورواه كذلك أبو كريب الحافظ: عن أبي معاوية الضرير، عن العوام بن حوشب، عن سعيد بن جُمهان، إلا أنه قال: "عبد الله بن أبي بكرة"، لكنّ أبو بكر البزار الحافظ (ت: ٢٩٢هـ) رواه في "مسنده" بالإبهام، ثم بين سبب ذلك فقال: "إنها قلت: عن ابن أبي بكرة؛ لأن أبا كريب، قال: عن عبدالله بن أبي بكرة، ولا أعلم لأبي بكرة ابنا يقال له: عبدالله. فجعلته، عن ابن أبي بكرة".

⁽۱) مسند أبي داود الطيالسي، (۲/ ۲۰۰-۲۰۱)، (ح۱۹۱)، وكذلك رواه الداني في السنن الواردة في الفتن، للداني، (۶/ ۹۰۹)، (ح ۲۷۳)، مسند أبي بكرة، (ح ٤٧٣)، من طريق يحيى بن عبد الحميد، قال: حدثنا حشرج، عن ابن جمهان، قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي بكرة، به .

⁽۲) مسند أحمد، (۳٤/ ۲۰۲)، (ح۲۰٤٥).

⁽٣) مسند أحمد، (٣٤/ ١٠٣)، (ح٢٥٤٥٢).

⁽٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/ ٣٧٥).

⁽٥) العوام بن حوشب هو ابن يزيد أبو عيسى الواسطي، ثقة ثبت فاضل. من السادسة. مات سنة ثهان وأربعين ومائة. ع. تقريب التهذيب، (ص٤٣٣).

⁽٦) يزيـد بـن هـارون هـو أبـو خالـد الواسـطي، ثقـة متقـن عابـد، مــن التاســعة، مـات سـنة سـت ومئتـين. ع. تقريـب التهذيـب، (ص: ٢٠٦).

⁽۷) المصنف، لابن ابي شيبة، (۷/ ٤٧٦)، (ح/ ٣٧٣٥)؛ وَمسند أحمد، (٣٤/ ٥٥-٥٥)، (ح ٢٠٤١٤-٢٠٤١٤)؛ وَمسند البزار، (٩/ ١١٨)، (ح/ ٢٠٤١)، (ح/ ٢٠٤١). (ح/ ٢١٨)، (ح/ ٢٠٤١).

⁽۸) مسند البزار، (۹/ ۱۱۸)، (۱۲۷۳).

⁽۹) مسند البزار، (۹/ ۱۱۸)، (-۳۲۲۳).

وكذا تابع الحشرجَ عبدُ الوارث بن سعيد البصري(١) لكن في روايت عن سعيد بن جُمهان: حدثنا "مسلم بن أبي بكرة"(٢).

إذًا حشرج لم يتفرد بأي شيء من الإسناد أو المتن، ولا يمكن الحمل عليه فيها مضى من خطأ، فكل ما رواه توبع عليه سواء بقوله (عبدالله) أو (عبيد الله) أو الإبهام (ابن أبي بكرة)، وقد رواها سابقا الثقات عنه إلا قوله (عبدالرحمن بن أبي بكرة).

قال الحافظ البزار: "هذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه عن رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا أبو بكرة وحده، وسعيد بن جُمهان: بصري مشهور "(٣).

وتغير اسم شيخ سعيد بن جُمهان له صورتان: صورة بالشك (عبدالله أو عبيد الله). وصورة بدونه حيث ذكر عدة شيوخ لسعيد في الحديث من أبناء أبي بكرة، وهم: عبدالله وعبيد الله ومسلم وعبدالرحمن.

أمّا الصورة الأولى (الشكّ) فقد أجاب عنه أبو كريب وتابعه البزار كما سبق؛ بأنه لا يوجد لأبي بكرة ابن اسمه "عبدالله" لذا كانت (أو) في رواية من وراها للشكّ، والأقرب أنّ الشكّ من سعيد بن جُمهان؛ لأنّ العوام وحشرجا قد روياها عنه بالوجهين (عبدالله) و (عبيدالله)، فإذَا لم يكن لأبي بكرة ولدّ اسمه عبدالله(٤)، فيبقى ذكر "عبيدالله" أولى في رواية أبي الوليد الطيالسي، عن حشرج، ويزيد بن هارون - في رواية - عن العوام بن حوشب: كلاهما (الحشرج والعوام): عن ابن جُمهان. وعبيدالله بن أبي بكرة: أمير مشهور ولي سِجِسْتَانَ،

⁽۱) عبد الوارث بن سعيد هو أبو عبيدة التَنوري البصري، ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم يثبت عنه. من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة. ع. تقريب التهذيب، (ص ٣٦٧).

⁽٢) سنن أبي داود، (٦/ ٣٦٢)، (ح٤٣٠٦)؛ وَصحيح ابن حبان ، لابن حبان، (١٥/ ١٤٨)، (ح١٧٤٨).

⁽٣) مسند البزار، (٩/ ١١٩).

⁽٤) ويُنظر زيادة تهذيب الكهال، للمزي: حيث قال المزي فيمن روى عنهم سعيد بن جُمهان: "عبد الرحمن بن أبي بكرة، وأخيه عبيدالله بن أبي بكرة". تهذيب الكهال في أسهاء الرجمال، (١٠/ ٣٧٦).



وقبلهاولي قضاء البصرة، وكان جوادا، قال العجلي (ت:٢٦١هـ): "تابعي، ثقة، بصري"(١). وذكره ابن حبان في الثقات(٢).

وأمّا الصورة الثانية (بدون الشكّ): فالزيادة في ذكر أبناء أبي بكرة؛ زيادة على عبيدالله: مسلم وعبدالرحمن كم سبق: هل هو محفوظ أو اضطراب من ابن جُمهان، وقد قال بالأخير ابن حجر، حيث قال: "الذي يظهر أن سعيد بن جُمهان كان يضطرب فيه"(٣).

قلت: ويحتمل أنه حفظ الكل: فسعيد بن جُمهان مولى أبي بكرة؛ ليس ببعيد الرواية عمّن ذُكِر من مواليه، ويعزز القول بالاضطراب: الشك الواقع في الرواية بين (عبدالله وعبيدالله)، ويعزز الثاني بكونه حفظ: أن كل أبناء أبي بكرة مشهورون، وهذا ما جعل ابن حجر نفسه يتعقب الحسيني حين قال في عبيد الله أو عبدالله: "مجهول" فقال ابن حجر متعقبا: "عبدالله أو عبيد الله بن أبي بكرة عن أبيه، وعنه سعيد بن جمهان: مجهول. قلت (ابن حجر): لا يقال هذا لأولاد أبي بكرة؛ فإنهم مشاهير من رؤساء أهل البصرة في زمانهم، وعبيد الله بالتصغير أشهر من عبدالله! وهو الذي وقع ذكره في الصحيح: من رواية عبد الرحمن بن أبي بكرة: أن أبا بكرة كتب إلى ابنه عبيدالله، وهو يقضى بسجستان.." (٥٠).

قلت: كلام ابن حجر يدل على أن عبدالله موجود، وأنه ليس وهمًا - خلاف ما قاله أبو كريب وتابعه البزار -؛ فإن ثبت هذا - مع أني لم أظفر به عند غير ابن جحر - فحسن وإلا فالأمر كما قال الحافظان أبو كريب والبزار، على أنّ كلام ابن حجر هنا لا ينافي ثبوت الاضطراب الذي نسبه لابن جمهان في نفس المصدر، ولا يمكن القول بالتصحيف لكلام أبي كريب وصنيع البزار، والله أعلم.

⁽١) الثقات، للعجلي، (٢/ ١٠٨).

⁽٢) الثقات، لابن حبان، (٥/ ٦٤)؛ ويُنظر زيادة تاريخ الإسلام، (١/ ٨٥٨).

⁽٣) تعجيل المنفعة، لابن حجر، (١/ ٧٢٣).

⁽٤) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، للحسيني، (ص٢٢٨).

⁽٥) تعجيل المنفعة، (١/ ٧٢٢).

النتيجة:

بناء على ما سبق من تحليل يكون الحمل في هذا الحديث على سعيد بن جُمُهان، وهو أبو حفص الأسلمي البصري، صدوق له أفراد. من الرابعة، مات سنة ست وثلاثين ومائة. روى له أصحاب السنن(١). فهذا الحديث من أفراده، والله أعلم.



⁽۱) تقریب التهذیب، (ص۲۳۶)؛ ویُنظر زیادة: میزان الاعتدال، (۱۱۸/۲)، وَمَن تُکلِّم فیه و هو موثق، (ص ۸۵)؛ وَتهذیب التهذیب، (٤/ ۱٤).



المطلب الثاني: الحمل على الجماعة

يقع الحملُ على الجمع في صورة أقلّ من سابقتها، وفي مثالها دقة وعُسر، فالحمل هنا يَبرز فهمه بفهم الجمع المراد الذي يقع حمل الخطأ عليه، فالرواة يتفاوتون منفردين أو مجتمعين في الرواة عن شيخ بعينه، وتفاوتهم يجعلهم في طبقات ومنازل توثيق أو دونه في روايتهم الخاصة في الرواية عن شيخ بعينه (١)؛ فالطبقة الأولى هي للأثبات المقدَّمين في الرواية، وبهم يظهر خطأ رواية غيرهم، وهم من يعتني صاحبا الصحيح البخاري ومسلم في إخراج حديثهم، ثم نزولا بمن بعدهم في الضبط والاتقان حتى نصل إلى الضعفاء والمتروكين بل وأدنى منهم: وهم الكذابون، فالطبقة الأولى لا يقع تحميل خطأ الرواية عليهم مجتمعين قطعا، ويقع على أفرادهم إن خالف الجمع أو من هو أثبت منه، لذا لا يتوفر مثال لهذه الطبقة في هذا المطلب كجمع، أمَّا دون الطبقة الأولى فإن لم يشاركهم الحفاظ في روايتهم عن شيخهم المعروفون بالرواية عنه فيأتي الحمل عليهم، وهذا نادر إن كان الجمع من أهل الصدق؛ لأن الغالب في هؤلاء أن تشهد روايتهم فيم يروونه لبعضها، أمّا إن كان الحمل على الضعفاء ومن دونهم فهذا كثير ومنشور في كتب الأئمة: أنّ يتفرد الضعفاء - ومن هم أدنى منهم ضعفا - بالرواية عن إمام لم يشاركهم أهل الحفظ والاتقان ونحوهم من أهل الصدق، والكلام هنا على تفرد جمع عن شيخ بحديث بعينه، والأمثلة هنا لما يَعزّ ذكره في حمل أهل الصدق - ومَن يشاركهم - خطأ الرواية:

المثال الأول: حديث: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان»:

قال العقيلي(٢): "روى سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عجلان، ويزيد بن الهاد، عن

⁽١) للتوسع يُنظر معنى الطبقة في علل ومراتب الرواية، (١/ ٤٧ وما بعده).

⁽٢) هو محمد بن عَمْرو بن موسى بن حمّاد، أبو جعفر العُقَيْلي الحافظ. قال مسَلَمَة بن القاسم: كان العُقيلي جليل القدر..

وقال أبو الحسن ابن القطّان: أبو جعفر مكّيّ ثقة، جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحُفظ. قال الذهبي: لـه مصنَّف جليل في "الضعفاء"، تـوفي ٣٢٢. تاريخ الإسلام، (٧/ ٤٦٧).

عبدالله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أنّ النبي صَالَلتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الإيمان بضع وسبعون بابا». ولم يتابعهم أحد ممن سمينا من الأثبات عليه، ولا تابع عبدالله بن دينار، عن أبي صالح عليه أحد. وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم"(۱).

تحليل:

الحافظ العقيلي يرى الحمل على جماعة في خطأ الرواية المذكورة، وقد سمّى: سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عجلان، ويزيد بن الهاد؛ وقد حمّلهم الخطأ؛ لأنهم عنده ليسوا بأثبت الناس في ابن دينار، وقد قال قبل هذا النص مبينا الطبقات (٢) في ابن دينار بقوله: "وقد روى عن عبد الله بن دينار: شعبة، وسفيانُ الثوري، ومالكُ بن أنس، وابنُ عيينة أحاديثَ متقاربة عند شعبة عنه، نحو عشرين حديثا، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثا، وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثا، فأمّا رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب "(٣). كها أن العقيلي استدل على تفردهم بأن التفرد حاصل أيضا من ابن دينار، وكأنه لو تابع أحدٌ ابنَ دينار عن أبي صالح؛ لمشّاه لكونه أبعد عن النكارة.

أمّا من سماهم فهم: سمهيل بن أبي صالح، وهو أبو يزيد المدني - واسم أبي صالح: ذكوان السمان - صدوق تغير حفظه بأخرة. روى له البخاري مقرونا وتعليقا. من السادسة، مات في خلافة المنصور. ع(٤).

ومحمد بن عجلان، هو المدني. صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحساديث أبي هريرة رَضَالِللَهُ عَنهُ. من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. خت م ٤ (٥).

⁽١) الضعفاء الكبير، (٢/ ٢٤٨).

⁽٢) المراد الطبقة التي في منازل الرواة المعينة في تصحيح الرواية وتعليلها لا الطبقة الزمنية. يُنظر معنى الطبقة في على ومراتب الرواية، (١/ ٤٧ وما بعده).

⁽٣) الضعفاء الكبير، (٢/ ٢٤٧).

⁽٤) تقريب التهذيب، (ص٥٥).

⁽٥) تقريب التهذيب، (ص٤٩٦).



ويزيد بن الهاد، هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد أبو عبد الله المدني. ثقة مكثر. من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة. ع^(۱). وهو أرفع من سابقيه، وقد وثقه الأئمة ابن معين والنسائي ويعقوب بن سفيان وغيرهم ^(۱)، وروايته عن ابن دينار في صحيح مسلم ^(۱)، لكن روايته عن ابن دينار لهذا الحديث لم أجدها في صحيح مسلم، وسيأتي مزيد تفصيل في هذا، وأمّا سهيل فليست له رواية في صحيح البخاري عن ابن دينار، وما له عنده عن غير ابن دينار إلا متابعة ^(۱)، وأمّا في صحيح مسلم فقد احتج به مسلم؛ لكن في غير روايته عن ابن دينار، ولم يخرج له عن ابن دينار إلا هذا الحديث الواحد متابعة. وأمّا ابن عجلان فروايته عن ابن دينار خارج الصحيحين ^(۱).

وأمّا من يدور عليه الإسناد فهو عبد الله بن دينار: العدوي - مولى ابن عمر - أبوعبدالرحمن المدني، ثقة. من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة. ع(٢). وكان كثير الحديث(٧).

وبها تقدم عن العقيلي يمكن اعتبار طبقات الرواة عنه ثلاثة طبقات بارزة:

الأولى: وهم الأثبات في حديث ابن دينار، وهم الأئمة الذين تقدم ذكرهم في كلام العقيلي، وهم: شعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة. وروايتهم جميعا معتمدة في الصحيحين عدا ابن عيينة ففي صحيح مسلم (^). ويلحق بهم سليان بن بلال المدني،

⁽١) تقريب التهذيب، (ص٢٠٢).

⁽٢) يُنظر تهذيب التهذيب، (١١/ ٣٤٠).

⁽٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١٤/ ٤٧٢).

⁽٤) وقد ذكره ابن حجر فيمن طعن فيه من رجال الصحيح له في البخاري، وذكر كلام بعض الأئمة فيه ومنه: قول البخاري: "كان له أخ فهات فوجد عليه فساء حفظه". قال بعده ابن حجر: "حديث واحد في الجهاد بقرون بيحيى بن سعيد الأنصاري كلاهما عن النعان بن أبي عياش عن أبي سعيد، وذكر له (أي البخاري) حديثين آخرين متابعة في الدعوات..". فتح الباري، لابن حجر، (١/ ٨٠٤)، قلت: وليس من تلك الأحاديث شيء عن ابن دينار؛ يُنظر الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، للكلاباذي، (٢/ ٨٠٠).

⁽٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١٤/ ٤٧٢).

⁽٦) تقريب التهذيب، (ص٣٠٢).

⁽٧) الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ، لابن سعد، (ص٥٠٥).

⁽٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١٤/ ٢٧٢).

وروايته عن ابن دينار معتمدة في الصحيحين كم اسيأتي، ونحو هؤلاء ممن جمع بين الضبط والاتقان..

الثانية: هم أهل الصدق إلا أنهم ليسوا بمرتبة من تقدم، وعبر عنهم العقيلي بالمشايخ، كسهيل وابن عجلان وغيرهما..

الثالثة: قوم من الضعفاء، وقد ذكرهم العقيلي بقوله: "وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير، إلا أنّ الحمل فيها عليهم"(١).

وموسى بن عبيدة هو: "ابن نَشِيط الرَبذي، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف، ولا سيا في عبدالله ابن دينار، وكان عابدا. من صغار السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. ت ق"(٢).

فحديث الأولى عالى الصحة معتمَد في الصحيحين، والثانية حديثهم في السنن، وقد يخرج لبعضهم صاحب الصحيح، وهو مقبول مالم يخالف أو يقع فيه التفرد، والثالثة مردود إلا أن يتابع.. ويمكن أن تضاف طبقة رابعة للمتروكين والكذابين كالقاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري المدني، يروي عن ابن دينار، متروك رماه أحمد بالكذب (٣).

ذِكرُ مَن خالف العقيلي: لم يخرج البخاري هذا الحديث من طريق واحد من هؤلاء الذين سيّاهم العُقيلي، وأمّا مسلمٌ فأخرجه من حديث سهيل (٤)، لكنها متابعة لما أخرجه مسلم قبلها - وكذلك أخرجها البخاري، فمتفق عليه: - عن سليمانَ بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضَالِللهُ عَنْهُ، عن النبي صَالِلهُ عَنْهُ عَن النبي صَالِيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان (٥).

⁽١) الضعفاء الكبير، (٢ / ٢٤٨).

⁽٢) تقريب التهذيب، (ص٥٥٥).

⁽٣) يُنظر تهذيب التهذيب، (٨ / ٣٢١).

⁽٤) صحيح مسلم، (١/ ٦٣)، (ح٥٨).

⁽٥) صحيح البخاري، (١/ ١٢) (ح ٩)، وَصحيح مسلم، (١/ ٦٣)، (ح ٥٧).



وسليمان بن بلال هو التيمي مولاهم، أبو محمد - وأبو أيوب- المدني. ثقة. من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين ومائة. ع(١).

وقد ذكر ابن رجب أنّ مسلما أيضا أخرجه من رواية ابن الهادعن ابن دينار، ولم أجدها في صحيح مسلم (٢)، ولا أشار إليها المزي في تحفة الأشراف بأن أخرج روايته لهذا الحديث أحد من أصحاب الكتب الستة؛ مع أنّ أصل الحديث رواه الجاعة من طرق عن ابن دينار (٣).

وقد نقل ابن رجب أيضا - في كتابه فتح الباري - كلام العقيلي السابق ثم تعقبه بقوله:
"قد رواه عن عبد الله بن دينار: سليمان بن بلال، وهو ثقة ثبت، وقد خرج حديثه في (الصحيحين)"(3). وقال أيضا ابن رجب في كتاب شرح العلل نحوه، وزاد: "وقول العقيلي: لم يتابع عليه؛ يشبه كلام القطان وأحمد والبرديجي.. في أنّ الحديث إذا لم يتابع راويه عليه؛ فإنه يتوقف فيه، أو يكون منكراً"(٥). وفيه قال ابن رجب أيضًا: "قال البرديجي: أحاديث عبدالله بن دينار صحاح من حديث شعبة، ومالك وسفيان الثوري، ولم يزد على هذا. ولم يذكر ابن عينة معهم، كما ذكره العقيلي"(١).

النتيجة:

١. عبد الله بن دينار من أجلة التابعين الثقات، ومكثر في الحديث.

Y. الرواة عنه طبقات الكبار كشعبة والثوري ومالك ونحوهم، وبعدهم أهل الصدق كابن عجلان وسهيل ممن قصر حفظهم فيهم وتُكلّم، وبعدهم الضعفاء وأخيرا من يتهم ويترك.

⁽١) تقريب التهذيب، (ص٢٥٠).

⁽٢) فتح الباري، لابن رجب، (١/ ٣٠).

⁽٣) يُنظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، (٩/ ٤٢٩)، (ح١٢٨١٦).

⁽٤) فتح الباري، لابن رجب، (١/ ٣٢).

⁽٥) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (٢/ ٦٦٩).

⁽٦) شرح علل الترمذي، (٢/ ٦٧٠).

- ٣. التفرد في هذا الحديث العظيم «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان» لأجل تفرد ابن دينار وعنه رواه الناس.
- لا التفرد لا يمنع الصحة؛ فكم من حديث تفرد به الرواة وهو صحيح بل متفق عليه، وشرط ذلك أن يحتمل الأئمة تفرد من رواه بان يكون حافظا مكثرا، ومنه هذا الحديث تفرد به ابن دينار عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَحَوَلَكُهُ عَنْهُ. ومن أمثلته أيضا حديث ابن شهاب الزهري: أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف: أن أبا هريرة رَحَوَلَكُهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّلَهُ عَنْهُ وَسَلَمَ: «من حلف منكم، فقال في حلفه: باللات، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال؛ أقامرك، فليتصدق»، رواه الإمام مسلم، ثم قال: "هذا الحرف يعني قوله: تعال؛ أقامرك، فليتصدق لا يرويه أحد غير الزهري، وللزهري نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبي صَلَّاللَهُ عَنْهُ وَسَلَمَ، لا يشاركه فيه أحد، بأسانيد جياد"(١).
- ٥. يُطلق بعضُ الأئمة المنكر ويعنون به التفرد، أو النكارة ويعنون التفرد، فلا يلزم منه الضعف إلا بقرينة؛ كأن يكون راويه المتفرد متكلّم في حفظه.
- 7. هـذا الحديث منكر عند العقيلي لتفرد المشايخ غير الحفاظ في روايتهم عن ابن دينار، وقد سهاهم: سهيل بن ابي صالح وابن الهاد وابن عجلان، فأطلق "الحمل عليهم" في ضعف هذا الحديث. وليس في اجتهاع هؤلاء في هذه الرواية عند العقيلي اعتبار طالما دلت قرينة عدم مشاركة الأثبات في هذه الرواية، وهذا عنده وإلا فقد رواه ثقة كها سيأتي.
- ٧. حُكمُ العقيلِ السابق مخالف بإزاحة حمل الخطأ على مَن ذكرهم بكونهم لم يتفردوا بل متابعون في رواية من رواه من الحفاظ كسليان بن بلال المدني، لذا اتفق البخاري ومسلم على إخراجها في صحيحيها، وقد ذكر مسلم عقبها رواية سهيل متابعة، وهي

⁽۱) صحیح مسلم، (۳/ ۱۲۲۸)، (ح ۱٦٤٧).



نكتة منه في عدم تفرده وأمثاله. ولولا متابعة هذا الثقة وأمثاله المقدمين في ابن دينار؛ لكان الحمل على تلك الطبقة المتكلّم في حفظ أفرادها، ولصحّ كلام الحافظ العقيلي في هذا الحديث وأمثاله مما تفردوا به أو من هم أدنى منهم طبقة كما سبق في كلامه عن موسى بن عبيدة ونظرائه الضعفاء في روايتهم عن ابن دينار المدني، والله أعلم.

٨. حُكمُ العقيليِّ أيضا بتفرد هذا الجمع من أهل الصدق؛ مخالف بهذا الاعتبار إذ متابعة الواحد منهم لغيره، وهم من أهل الصدق يزيح العهدة ويجعل حديثهم حسنا، لذا أخرج الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) الحديث من طريق سهيل ابن أبي صالح: عن ابن دينار، ثم قال: "حسن صحيح"(١).

وقال ابن حبان في صحيحه بعد أن أخرج حديث سهيل: "ذِكرُ الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به سهيل بن أبي صالح" ثم ذكر حديث سليان بن بلال(")، ومِن قبلهم صنيع مسلم في صحيحه كها تقدم، نعم اختلف لفظ الحديث في العدد المذكور في متن الحديث، وذكر الأثمة أن رواية سليان بلال لم تكن فيها اختلاف، فقيل الاختلاف منهم، وقيل من سهيل، قال ابن حبان بعد أن أخرج حديث سهيل: "وقد رواه سليان بن بلال: عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح مرفوعا، وقال: «الإيمان بضع وستون شعبة» ولم يشك، وإنها تنكبنا خبر سليان بن بلال في هذا الموضع، واقتصرنا على خبر سهيل بن أبي صالح؛ لنبين أن الشك في الخبر ليس من كلام رسول الله صَلَّمَ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَانِها هو كلام سهيل بن أبي صالح كها ذكرناه". وذكر ابن رجب أيضا شكّا في رواية ابن عجلان وعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، وقال بعد ذلك ابن رجب: "أمّا الاختلاف في لفظ الحديث: فالأظهر أنه من الرواة"(٤).

⁽۱) جامع الترمذي، (0/0)، (-3112).

⁽۲) صحیح ابن حبان، (۱/ ۳۸۹)، (ح۱۲۷).

⁽٣) صحيح ابن حبان، (١/ ٣٨٦).

⁽٤) فتح الباري، لابن رجب، (١/ ٣١-٣٢).

فمن هذا تبين أن الحمل على هذه الطبقة في ما يمكن أن يحملوه في اختلاف لفظ الحديث؛ لا أصله الذي اتفقوا عليه مع غيرهم.

المثال الثاني: حديث: «إنّ الله وملائكته يصلون على الصفوف الأولى»:

قال ابن عدي: "حدثنا ابن صاعد، حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، حدثنا أبي، حدثنا موسى بن أعين، عن سعيد بن سنان الكوفي، عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله صَلَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فذكره. قال ابن عدي: "كل من قال فيه: عن أبي إسحاق، عن البراء؛ فقد أخطأ. وسعيد بن سنان ممن قال ذلك! وتابعه عليه غيره، وأخطأوا حيث قالوا: عن البراء! وإنها يروي هذا الحديث أبو إسحاق: عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء"(۱). وقد سبقه إلى ذلك أبو حاتم مرجحا من ذكر طلحة، عن عبد الرحمن بن عوسجة، وسيأتي تفصيله.

تحليل:

أبو إسحاق السبيعي يدور عليه هذا الحديث، وهو عمرو بن عبد الله بن عبيد - ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة - الهمداني، أبو إسحاق السبيعي. ثقة مكثر عابد. من الثالثة. اختلط بأخرة. مات سنة تسع وعشرين ومائة..ع(٣).

وهذا الحديث ذكره ابن عدي حين ترجم لسعيد بن سنان، وذكر مَن تكلّم في حفظه، وفي قول ابن عدي: "تابعه -أي ابن سنان-عليه غيرُه، وأخطأوا.."؛ يدخل فيه في هذا بعض الأئمة ممن روى هذه الرواية كقتادة بن دعامة ومن الأثبات كإسرائيل حفيد أبي إسحاق، وهذا الوجه الأول في الرواية (عن ابي إسحاق عن البراء مرفوعا)، وهناك وجهان آخران:

⁽١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/٤٠٤).

⁽۲) علل الحديث، الرازي، (۲/ ۲۳۸)، (۲/ ۳۲۹ – ۳۲۸).

⁽٣) تقريب التهذيب، (ص٤٢٣).



الثاني هو: عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن عوسجة، عن البراء بن عازب مرفوعا: وقد رواه جرير بن حازم وأبو بكر بن عياش وعهار بن رزيق: عن أبي إسحاق به(١).

والوجه الثالث: قال أبو حاتم: "رواه عمار بن رزيق، وحديج بن معاوية، فقالا: عن أبي إسحاق، عن طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن ابن عوسجة، عن البراء"(٢)، قلت: فهذا يدل على أنّ عمار بن رزيق رواه بالوجهين السابقين المذكورين في الثاني والثالث.

فهذه ثلاثة أوجه: أمّا رواة الوجه الأول ففيهم مَن يخطئ: وهو سعيد بن سنان البُرجمي، أبو سنان الشيباني - الأصغر - الكوفي، نزيل الري. صدوق له أوهام. روى له الجهاعة عدا البخاري (٣). ومسلم لم يخرج له في صحيحه رواية عن أبي إسحاق (١٠). وشارك سعيدا قتادة وإسرائيلُ في هذا الوجه: وقتادة هو ابن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري: ثقة ثبت، من جلة التابعين، روى له الجهاعة (٥)، إلا أن البرديجي قال عن قتادة: "حدث عن أبي إسحاق، ولا أدري أسمع منه أم لا؟! والذي يقر في القلب أنه لم يسمع منه "(١).

وحديث قتادة هذا قد رواه أحمد في مسنده وغيره، وبعضهم يزيد في متنه (٧)، وذكر ابن رجب بعض لفظ متنه في شرحه لصحيح البخاري ثمّ قال: "وأبو إسحاق هذا، قال أحمد: ما أظنه السبيعي!. وذكر الترمذي في العلل أنه لا يعرف لقتادة سماعاً من أبي إسحاق الكوفي "(٨).

⁽۱) رواية جرير في مسند أحمد، (۳۰/ ٥٨٥)، (ح ١٨٦٢١)؛ وصححها ابن خزيمة في صحيحه، (١/ ٧٤٨)، (ح١٥٥٢)؛ ورواية الآخرَين في مسند أحمد، (٣٠/ ٩٩٩)، (ح١٨٦٤٣ - ١٨٦٤).

⁽۲) على الحديث، الرازي، (۲/ ٣٢٦)؛ ورواية حديج بن معاوية أخرجها الحراكم في كتابه المستدرك على الصحيحين، (۲/ ٧٦٣)، (ح٥٠).

⁽٣) تقريب التهذيب، (ص٢٣٧).

⁽٤) يُنظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١٠/ ٤٩٢).

⁽٥) تقريب التهذيب، (ص٤٥٣).

⁽٦) جامع التحصيل، للعلائي، (ص٥٥٥).

⁽٧) مسند أحمد، (٣٠/ ٤٦٦)، (ح١٨٥٠٦)؛ وَسنن النسائي، (١٣/٢)، (ح٢٤٦).

⁽٨) فتح الباري، لابن رجب، (٥/ ٢٢٥ - ٢٢٦).

قلت: وأفهم من كلام أحمد مع كلام البرديجي احتيال تدليس قتادة؛ لأنه لم يسمع من أبي إسحاق السبيعي، والله أعلم. وأمّا ابن عدي فقد قال عن رواية قتادة هذه: "هكذا رواه قتادة.. وهكذا رواه أبو سنان، عن أبي إسحاق عن البراء. وأسقط بين أبي إسحاق والبراء اثنين؛ فإن أصحاب أبي إسحاق رووه: عن أبي إسحاق، عن طلحة بن مصرف عن عبدالرحمن بن عوسجة عن البراء"(۱). وقد سبق نحوه عن ابن عدي في رواية سعيد بن سنان أول ذكر الحديث.

وأمّا إسرائيلُ فهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي: ثقة من رجال الجهاعة (۲). وروايته عند أحمد (۳)، وقد اختلف النقاد: هل سمع قبل اختلاط جده أم لا؟ فمنهم مَن لم يرَ روايته بعد اختلاطه كالبخاري فقد أخرجها في صححيه محتجا بها(٤)، وسبقه ابنُ مهدي وغيرُه مثبتين رواية إسرائيل في جده، وقال أبو عيسى الترمذي: "إسرائيل ثبت في أبي إسحاق "(٥). ورأى أحمد وغيره أنه ممن روى عن أبي إسحاق بأخرة (٢). وكلام ابن عدي السابق يشمل روايته هنا.

ورجال الوجه الثاني: فيهم جرير بن حازم البصري الثقة، وروايته عن أبي إسحاق جيدة خرجها البخاري في صحيحه (٧)، وأمّا ابن عياش فعلى تقدمه إلا أن ربها غلط، وروايته عن أبي إسحاق متكلم فيها، ولم يخرج له شيئا البخاري عن أبي إسحاق، وأمّا مسلم فلم يرو له أصلًا إلا شيئا في مقدمة صحيحه (٨)، وأمّا عهار بن رزيق فسيأتي في الوجه الثالث؛ لأنه قد

⁽١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٨/ ١٨٤).

⁽٢) تقريب التهذيب، (ص١٠٤).

⁽٣) مسند أحمد، (٣٠/ ٥٩٦)؛ (ح١٨٦٤).

⁽٤) فتح الباري، لابن حجر، (١/ ٣٩٠).

⁽٥) علل الترمذي الكبير (ترتيب أبو طالب القاضي)، للترمذي، (ص٢٦)؛ وَتهذيب التهذيب، (١ / ٢٦٣).

⁽٦) يُنظر المختلطين، للعلائي، (ص٩٣)؛ وَالتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، (ص٥٤٥)؛ وفتح الباري، لابن حجر، (١/ ٣٩٠).

⁽٧) فتح الباري، لابن حجر، (١/ ٣٩٤).

⁽٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٣٣/ ١٣٠)؛ وَفتح الباري، لابن حجر، (١/ ٥٥٥).



ذُكر عنه أيضًا الوجه الثالث كما سبق. وقد خطّاً أبو حاتم رواية جرير وغيره ممَن أسقط طلحة (١)، وكذلك خطّاً مَن أسقطَ طلحة - عن عبد الرحمن بن عوسجة - من إسناده، وصوّب من ذكرهما(٢).

ورواة الوجه الثالث: هما حُديج بن معاوية هو ابن حُديج: صدوق يخطئ من رجال النسائي في سننه (٣). وعهار بن رُزيق - بتقديم الراء مصغر - الضبيّ - أو التميمي - أبو النسائي في سننه الكوفي، لا بأس به من رجال مسلم وأصحاب السنن عدا الترمذي (٤)، وقد سمع من أبي إسحاق بأخرة: قاله أبو حاتم (٥). وروايته عن أبي إسحاق عند مسلم في صحيحه (٢)، لكنها ليست في الأصول فيها وقفت عليه (٧).

النتيجة:

الوجه الأول والثاني اشترك فيهما أهل الصدق وغيرهم، وجعل الأئمة الحمل عليهم، وصوّبوا الوجه الأالث مع كون مَن رواه لا يبلغ مَبلَغ السابقين؛ سواء بالانفراد أو حال الجمع إلا أن ذلك كان لقرائن أبرزها رواية الأثبات عن طلحة بن مصرف، وهم منصور بن المعتمر وروايته عن طلحة على شرط الشيخين وغيرهما(٨)، ومحمد بن طلحة بن مصرف وروايته عن

⁽۱) علل الحديث، الرازي، (۲/ ۲۳۸)، (۲/ ۳۲۸).

⁽٢) علل الحديث، الرازى، (٢/ ٣٢٦).

⁽٣) تقريب التهذيب، (ص١٥٤).

⁽٤) تقريب التهذيب، (ص٤٠٧).

⁽٥) علل الحديث، الرازي، (٥/ ٢٨٨) و(٥/ ٣٧٤).

⁽٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٢١/ ١٨٩).

⁽۷) فقد ذكر ابن منجويه في كتابه: رجال صحيح مسلم، (۲/ ۹۰): أنه "روى عن أبي إسحاق السبيعي في الصلاة والطلاق". وقد وجدتها بالمتابعات والشواهد. يُنظر صحيح مسلم، (۱/ ۵۰)، (ح۰ ۷۶)، (۲/ ۱۱۱۸)، (ح۰ ۱۶۸).

⁽٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١٣/ ٤٣٥).

أبيه عند البخاري^(۱)، وثالثهم الأعمش وروايته عنه مشهورة في السنن^(۱)، ورابعهم شعبة^(۱): جميعهم عن طلحة، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء بن عازب مرفوعا^(۱). والحديث بهذا المدار حسن، ورواته ثقات مشهورون، وبعضهم يجعل عبد الرحمن بن عوسجة في عداد المجهولين، وليس بصحيح، فقد قال العجلي: "كوفي تابعي ثقة"(٥). وصحح له هذا الحديث ابن خزيمة من طريق شعبة السابق ذكرُها^(۱).

المثال الثالث: حديث: «كان يُسلّم تسليمة واحدة تلقاء وجهه، ثم يميل إلى الشق الأيمن شيئا»:

رواه بعض الشاميين عن أبي المنذر زهير بن محمد الخرساني: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ به.

جعل بعض الأئمة الحمل في الرواية على هؤلاء الشاميين: قال الإمام أحمد - فيها نقله البخاري - عنه: "كأنّ زهير بن محمد الذي كان وقع عندهم (أي عند الشاميين) ليس هو هذا النذي يروى عنه بالعراق، كأنّه رجلٌ آخر، قلبوا اسمه"(٧).

وقال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد (وهو الخراساني) قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد

⁽١) المصدر السابق. وقد استصغر في أبيه، وحديثه في صحيح البخاري: "في الجهاد: عن أبيه، عن مصعب بن سعد، عن أبيه: في الانتصار بالضعفاء. وهو فرد إلا أنه في فضائل الأعهال". قاله ابن حجر في فتح الباري، (١/ ٤٣٩).

⁽٢) عدا الترمذي لم يخرجها. يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١٣/ ٤٣٥).

⁽٣) وروايته عنه في بعض السنن. المصدر السابق.

⁽٤) رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه: (٢/ ٤٨٤)، (ح ١٧٥٤)؛ ومن طريقه أحمد في مسنده، (٣٠/ ٥٨٠)، (ح ١٨٦١): عن عن سفيان الثوري، عن منصور، والأعمش به؛ ورواه أيضا عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، (٢/ ٥١)، (ح ٢٤٤٩): عن معمر، عن منصور، عن طلحة به؛ ورواية محمد بن طلحة عن أبيه في مسند أحمد، (٣٠/ ٤٧٩)، (ح ١٨٥١٦)، ورواية شعبة في مسند أحمد بن طلحة وشعبة).

⁽٥) الثقات، للعجلي، (٢/ ٨٣).

⁽٦) صحيح ابن خزيمة، للنيسابوري، (٣/ ٢٤)، (ح ١٥٥١).

⁽٧) التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ٤٢٧)، وَجامع الترمذي (٢/ ٩١)، وَالضعفاء الكبير، (٢/ ٩٢)



الذي يروون عنه أصحابنا؟ ثمّ قال: أمّا رواية أصحابنا عنه فمُستقيمة: عبدالرحمن بن مهدي، وأبو عامر، أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التّنيسيّ (۱) فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا، فأمّا بواطيل فقد قاله - أي أحمد "(۲). وأبو حفص التنيسي هو عمرو بن أبي سلمة.

وقال البخاري: "زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق أشمه"(٣).

وقال العجلي: "لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني"(٤).

ونحو هذا قال ابن عدي(٥).

وهناك من يذكر مناكير زهير من طريق أحد الرواة عنه من أهل الشام، فقال النسائي في زهير: "ليس به بأس، وعند عمرو بن أبى سلمة عنه مناكير"(٢). وقريب منه كلام الطحاوي الآتي.

تحليل:

يُفهم من كلام الإمام أحمد أن التنيسي أشد الشاميين نكارة في حديث زهير لا أن مناكير زهير ينفرد بها التنيسي، ونحوه كلام الطحاوي الآتي.

⁽۱) أبو حفص التنيسي هو عمروبن أبى سلمة: "صدوق له أوهام". تقريب التهذيب، (ص٤٢٦)؛ وروايته في جامع الترمذي (٢/ ٩٠)، (ح٢٩٦)؛ وَالمستدرك على الصحيحين، للحاكم، (١/ ٣٥٤)، (ح١٨)، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي.

⁽٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٩/ ٤١٧)؛ وَشرح علل الترمذي، (٢/ ٧٧٨).

⁽٣) جامع الترمذي، (٢/ ٩١).

⁽٤) إكمال تهذيب الكمال، (٥/ ٩٠)؛ وتهذيب التهذيب، (٣/ ٣٥٠)؛ وأمّا في الثقات، للعجلي، (١/ ٣٧١): "جائز الحديث".

⁽٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/ ١٨٧)، وسيأتي نص كلامه.

⁽٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٩/ ٤١٧).

ويحتمل عدم حمل أهل الشام الخطأ في مرويات زهير بل يحمل خطأها هو إن حدّث من حفظه مع كونه ثقة في نفسه: قال أبو حاتم: "محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه...قدِم الشام؛ فها حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط"(١).

وحديث زهير الذي رواه: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: «كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه، ثم يميل إلى الشق الأيمن شيئا». رواه عنه من أهل الشام: عمرو بن أبي سلمة التنيسي (٢)، وعبد الملك بن محمد الدمشقي (٣)، وقد روياه هكذا بالرفع عن زهير، وليّا أخرجه الترمذي، قال عقبه: "حديث عائشة لا نعرفه مرفوعا، إلا من هذا الوجه". ثم ذكر كلام أحمد والبخاري السابقين في ضعف رواية أهل الشام عن زهير (٤).

وقال أبو حاتم: "هذا حديث منكر، هو عن عائشة موقوف"(٥).

وذكر الدارقطني روايتي عمروبن أبي سلمة، وعبد الملك بن محمد⁽¹⁾، ثم قال: "خالفهما الوليد بن مسلم؛ فرواه عن زهير بن محمد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، موقوفا. قال الوليد: قلت لزهير بن محمد: فهل بلغك عن رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه شيء؟ قال: نعم، أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري، أن رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يسلم تسليمة"، وصحح وقفه

⁽١) الجرح والتعديل، (٣/ ٥٩٠)؛ وانظر زيادة إكمال تهذيب الكمال، (٥/ ٩١)؛ وَتقريب التهذيب، (ص٢١٧).

⁽٢) جامع الترمذي، (٢/ ٩٠)، (ح٢٩٦)؛ وَالسنن الكبرى، للبيهقي، (٢/ ٢٥٤)، (ح٢٩٨٥).

⁽٣) وروايته في سنن ابن ماجه، (١/ ٢٩٧)، (ح٩١٩): وليس فيها: "ثم يميل إلى الشق الأيمن شيئا"، وعبد الملك بن محمد: "لين الحديث". تقريب التهذيب، (ص٣٦٥).

⁽٤) جامع الترمذي، (٢/ ٩٠)، (ح٢٩٦).

⁽٥) علل الحديث، الرازي، (٢/ ٣٤٠).

⁽٦) ويسرى البزار أن التنيسي تفرد به عن زهير، ومما سبق وما سياتي من كلام الدارقطني أنه لم يتفرد بل شاركه الصنعاني عن زهير، يُنظر كلام البزار في البحر الزخار (١١٣/١٨)، (ح٥٥)؛ وذكر العقيليُّ في الضعفاء الكبير، (٣/ ٢٧٢) التنيسيَّ، وقال: "في حديثه وهم" ثم ذكر له هذا الحديث.



الدارقطني(١)، وقد أسند خبر الوليدِ العقيليُّ ثم قال: "رواية الوليد أولى "(٢).

وقال الطحاوي (ت: ٣٢١هـ): "هذا حديث أصله موقوف على عائشة رَضَاللَّهُ عَنْهَا ، هكذا رواه الحفاظ، وزهير بن محمد - وإن كان ثقة - فإن رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تضعّف جداً"(٣).

وليّا ذكر ابنُ عديّ لزهير الحديث السابق: ذكر أنه تفرد به، وذكر معه غير حديثٍ مِن رواية الشاميين عنه قال: "هذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النُكرة، ورواية (غير)⁽³⁾ الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعلّ الشاميين حيث رووا عنه اخطأوا عليه؛ فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به"^(٥).

وحمّل آخرون نكارة الحديث على زهير حيث تفرد به، ومِن هؤلاء ابن عبد البر (ت: ٣٦ هـ) حيث قال: "وأمّا حديث عائشة؛ فانفرد به زهير بن محمد: لم يروه مرفوعا غيره، وهو ضعيف لا يحتج بها ينفرد به "(١). وكذا البيهقي حيث قال: "تفرد به زهير بن محمد.."(٧). وهذا يلتقي مع كلام أبي حاتم بحمل كلامهما(٨) على كلام أبي حاتم حيث تكون أفراده الحمل فيها عليه؛ حيث اتكل على حفظه دون كتابه.

⁽١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، (١٤/ ١٧١).

⁽٢) الضعفاء الكبير، (٣/ ٢٧٢)، والموقوف عن عائشة رواه البيهقي من طريق عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها: "أنها كانت تسلّم في الصلاة تسليمة واحدة قِبَل وجهها: السلام عليكم". السنن الكبرى، للبيهقي، (٢/ ٢٥٥)، (ح٧٩٨).

⁽٣) شرح معاني الآثار، للطحاوي، (١/ ٢٧٠).

⁽٤) لعلها سقطت من المطبوع الذي بين يدي، وهو مليء بمثل هذا، والسياق يقتضي وجود ما أثبته. ويُنظر زيادة تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٩/ ١٨)، فقد نقل المزي فيه عن ابن عدي السياق بنحو ما أثبته.

⁽٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/ ١٨١ - ١٨٧).

⁽٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، (١٦/ ١٨٩).

⁽٧) السنن الكبرى، للبيهقي، (٢/ ٢٥٤)، (ح٢٩٨٥).

⁽٨) مع تفرد ابن عبد البر في تضعيف زهير وأنه لا يُحتج به.

النتيجة:

١. جعل الأئمة أحمد والبخاري وابن عدي وغيرهم الحمل على من رواه عن زهير من أهل الشام.

٢. جعل أبو حاتم وغيره الحمل على زهير نفسه فيها حدث به من حفظه دون كتابه،
 وهذا ما وقع منه بالشام.

وقد ينفرد زهير بأحاديث يكون الحمل فيها عليه، وقد يحمل فيها الشاميون خطأ الرواية فيها، وقد أفرد العقيلي لزهير ترجمة ذكر له فيها حديثا - غير هذا - وجعل الحمل فيها عليه (۱)، ثم ترجم لعمرو بن أبى سلمة التنيسي، وحمله العقيلي وهَمَ الحديثُ في روايته عن زهير، وهو الحديث المذكور مثالا هنا (۲).

7. يحتمل معنى كلام الإمام أحمد "قلبوا اسمه" يحتمل مبالغة في إنكاره على أهل الشام: التنيسي - وغيره من الشاميين - في أحاديثهم عن زهير، ويحتمل مراده قيام أهل الشام بتدليس الشيوخ، ويقرّب هذا الأخير قول أحمد: "ينبغي أن يكون قلب اسمه أهل الشام-يعني سمّوا رجلاً ضعيفاً زهير بن محمد - وليس بزهير بن محمد الخراساني"(").

٤. وكذا احتمل المعنيين في قول البخاري: "أنا أتقى هذا الشيخ، كأن حديثه موضوع،
 ليس هذا عندي زهير بن محمد"(٤).

٥. وعلى الاحتمال الثاني فلم أجد من أدخل عمرو بن أبي سلمة التنيسي وعبد الملك بن محمد في المدلسين، والله أعلم.

7. الحاكم صاحب المستدرك يصحح حديث عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن زهير من طريقه، ويقول: "على شرط الشيخين ولم يخرجاه.. قد اتفق الشيخان على الاحتجاج

⁽١) الضعفاء الكبير، (٢/ ٩٢).

⁽٢) الضعفاء الكبير، (٣/ ٢٧٢).

⁽٣) شرح علل الترمذي، (٢/ ٨٢٢).

⁽٤) شرح علل الترمذي، (٢/ ٨٢٢).



بعمروبن أبي سلمة وزهيربن محمد "(١).

قلت: لكن ليس عند البخاري ومسلم لزهير من طريق الشامين - عمرو أو غيره - شيء وفي هذا يقول ابن رجب: "الحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه (أي عن زهير) كثيراً كالوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة، ثم يقول: صحيح على شرطهما، وليس كما قال"(٢).



⁽١) المستدرك على الصحيحين، (١/ ٣٥٤)، (ح ٨٤١).

⁽٢) شرح علل الترمذي، (٢/ ٧٧٩).

خاتمة البحث: النتائج

- قول الأئمة: "الحمل على فلان" أو "على جماعة" من الرواة أو ما يدل على معناهما إنها هو للخطأ فيها.
- علاقة هذه العبارة بالعلل: أنها إعلال مع تحديد صاحب الخطأ، وعلم العلل أوسع من مجرد الاطلاق بل قد يُعلّ الناقد الرواية ويذكر الراجح فيها من دون ذكر صاحب الخطأ، وكذا علاقتها بعلم الجرح والتعديل: أنّ من قيل فيه ذلك يكون جرحا نسبيا فيه، بمعنى أنّ كل من مُمِّل خطأ رواية فهو ضعيف فيها؛ فإنْ كثر منه ذلك فلا شك أنه يؤثر على حفظه بالعموم.
- يقع الجزم من النقاد بالتحميل، وقد يُعلَّق الأمر وهو نادر؛ لأن الأمر عند الأئمة مبني على سبر المرويات وتنقيحها، فلذا يحددون من يحمل الخطأ إلا أن الأمر غالبه اجتهادي، لِذا كلُ الأمثلة المذكورة في البحث وقع خلاف النقاد فيمَن يحمل خطأ الرواية. وقد اجتهدت في التحليل والدراسة والمقارنة وإعطاء النتيجة المناسبة في ترجيح أحد الاجتهادين.
- إنّ دفع الحمل لا يتأتّى إلا بمتابعة ودقة لإزالة العهدة أو إمكان حمل الخطأعلى غيره بقرينة واضحة، ومن القرائن: تفرد شيخ من قيل فيه (الحمل عليه) أو الراوي عنه، ولم يكونا ممن يُعتمد على تفردهم. فهذا الباب تُعمل فيه القرائن في ترجيح رفع الحمل في الخطأ. وقد يُرفع الحمل عمّن تُكلّم في حفظه لقرينة أو قرائن وتُجعل العهدة على غيره؛ كها لو كان هذا الذي تزال عنه العهدة أحفظ مِن الآخر بالعموم.



- طبقة الأثبات في الرواية كالطبقة الأولى في شيخهم لا يُحمل عليهم مجتمعين، وقد يُحمل على بعضهم مقابل الآخرين ممن خالفوهم، وأمّا الوحدان -من الحفاظ أو الثقات ومَن تُكلّم في حفظهم - فيأتي عليهم الحمل، والجمع منهم أيضًا يأتي حمل الخطأ عليهم - عدا الطبقة الأولى - بقرائن تدل على إمكان الحمل، وأمّا الضعفاء فمَن دونهم فيكثر عليهم الحمل أفرادا وجماعات وهو كثير المثال في كتب العلل ونحوها، لذا لم أذكر في بحثي مثالا له لوضوحه وشهرته.

توصية:

أوصي بجمع مادة شاملة في تأليف مستقل يشمل كل من قيلت فيه (أو فيهم) هذه العبارة وما يقاربها واستخراجها من بطون الكتب، ثم دراستها دراسة مستوفاة بكل أحاديثها؛ تليق بهذا العلم الدقيق، على أن أوصي الدارس في ذلك ألا يتعبّل بتحميل الخطأ على راوٍ في رواية حتى يجمع جمعا موسعا يستظهر مَن الأولى بالحمل.. كما أنه أيضا لا يستعجل بالركون إلى قول إمام بأخذ رأيه في ذلك حتى يتأكد عدم معارضته لقول آخر عن إمام؛ فإن وجد فليقارن بين الرأيين بالبحث والانصاف.

والله أعلم

وصلى الله وسلّم على محمدٍ وَعلى آله وصحبه وَسلّم تسليمًا كثيرًا.



المضادر والمراجع

- ١. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجمال، للمغلطاي، أبو عبد الله بن قليج الحنفي، تحقيق:
 عادل بن محمد وآخر، ط١، دار الفاروق، ١٤٢٢هـ.
- الإكال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكال، للحسيني، محمد بن علي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (د.ط) منشورات جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي، باكستان (د.ت).
- ٣. البحر الزخار "مسند البزار"، للبزار، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، ط١، المدينة مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨م.
- ٤. تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي المرتضى، محمّد بن محمّد، (د.ط) نشر دار الهداية، (د.ت).
- التاريخ الكبير، للبخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (د.ط) حيدر آباد الدكن:
 دائرة المعارف العثمانية (د.ت).
- ٦. تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، عمر بن أحمد، تحقيق: صبحي السامرائي، ط١،
 الكويت الدار السلفية، ٤٠٤١هـ.
- ٧. تاريخ الإسلام ووَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: بشار عيوّاد، ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.
- ٨. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، للبغدادي، أبو زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد نور سيف. ط١، مكة مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ.
- ٩. تاريخ بغداد، للبغدادي، أبو بكر أحمد بن علي أبي بكر، تحقيق: بشار معروف، ط٢،
 بيروت دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.



- ١. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ط٢، بيروت المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
- 11. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، (د.ط)، دار طيبة. (د.ت).
- 11. تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه، عبد الله بن جعفر بن محمد ابن المرزبان، تحميد بدوي، (د.ط) مصر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٩هـ.
- 17. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن على، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، ط١، بيروت دار البشائر، ١٩٩٦م.
- 18. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، تحقيق: محمد عوامة، ط١، سوريا دار الرشيد، ١٤٠٦هـ.
- 10. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ط1، المدينة المنورة المكتبة السلفية، ١٣٨٩هـ.
- 17. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي، تحقيق: مصطفى العلوى وَآخر، نشر وزارة الأوقاف المغرب، ١٣٨٧ ه...
- 1۷. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، ط١، الهند مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ.
- 11. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق: بشار عواد. بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.
- 19. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني، تحقيق: صلاح بن عويضة، ط١، بيروت دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
- ٢. الثقات، لابن حبان، محمد بن حبان، ط١، نشر دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٩٣ هـ.

- ٢١. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي، تحقيق:
 حمدي السلفي، ط٢، بيروت عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
- ۲۲. جامع الترمذي، للترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، تحقيق: بشار معروف، (د.ط)، بيروت دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- ٢٣. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، تحقيق: محمد الأحمدي، ط٢، دار السلام، ١٤٢٤هـ.
- ٢٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي،
 تحقيق: محمود الطحان، (د.ط) نشر مكتبة المعارف. (د.ت).
- ٢٥. الجرح والتعديل، للرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، ط١، الهند طبعة مجلس
 دائرة المعارف العثمانية، ١٢٧١هـ.
- ٢٦. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، للذهبي، تحقيق: حماد
 الأنصاري، ط٢، مكة مكتبة النهضة الحديثة، ١٣٨٧ هـ.
- ٧٧. ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني، محمد بن طاهر، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، ط١، الرياض: دار السلف، ١٤١٦ هـ.
- ٢٨. رجال صحيح مسلم، لابن مَنْجُويَه، أحمد بن علي، تحقيق: عبد الله الليثي، ط١، بيروت
 دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
- ۲۹. السنن الكبرى، للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (د.ط)، مكة مكتبة الباز، ١٤١٤هـ.
- ٣. السنن الكبرى، للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، تحقيق: حسن شلبي، ط١، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
- ٣١. السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد، تحقيق: رضاء الله المباركفورى، ط١، الرياض دار العاصمة، ١٤١٦ هـ.



- ٣٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني، محمد نوح نجات، ط١، الرياض دار المعارف، ١٤١٢هـ.
- ٣٣. سنن ابن ماجه، للقزويني، محمد بن يزيد ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي.
- ٣٤. سنن أبي داود، للسِّجِسْتاني، أبو داود سليهان بن الأشعث، تحقيق: شعيب الأرنووط وآخر، ط١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ.
- ٣٥. سنن النسائي= السنن الصغرى (المجتبى)، للنسائي، أحمد بن شعيب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، سوريا مكتب المطبوعات الإسلامية، ٢٠١هـ.
- ٣٦. سير أعلام النبلاء، للذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط٣، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- ٣٧. شرح على الترمذي، لابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام سعيد، ط١، الأردن مكتبة المنار، ١٤٠٧ه...
- ٣٨. شرح معاني الآثار، للطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة المصري، تحقيق: محمد زهري النجار وآخرين، ط١، المدينة النبوية عالم الكتب، ١٤١٤هـ.
- ٣٩. شعب الإيمان، للبيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني، تحقيق: عبد العلي حامد، ط١، الرياض مكتبة الرشد، ١٤٢٣ ه.
- ٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي، تحقيق: أحمد عطار، ط٤، بيروت - دار العلم للملايين، ٧٠ ١ هـ.
- 13. صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، لابن حبان، محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، والترتيب: لابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.
- 27. صحيح ابن خزيمة، للنيسابوري، محمد بن إسحاق، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت المكتب الإسلامي.

- **٤٣. صحيح البخاري،** للبخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط١، بيروت دار ابن كثير ، ١٤٠٧هـ.
- 33. صحيح مسلم، للنيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد عبد الباقي، (د.ط)، بيروت دار إحياء التراث العربي (د.ت).
- ٥٤. الضعفاء الكبير، للعقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط١،
 بسروت دار المكتبة العلمية، ٤٠٤هـ.
- **٤٦. طبقات الرواة عن الإمام سفيان الشوري،** لردمان، وائل حمود هزاع، ط١، مصر دار التوحيد، ١٤٣٤هـ.
- 24. الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، لابن سعد، محمد بن سعد البغدادي، تحقيق: زياد محمد منصور، ط٢، المدينة المنورة مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٨ هـ.
- ٤٨. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، على بن عمر، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفى، ط١، الرياض دار طيبة، ١٤٠٥ هـ.
- 23. العلل وَمعرفة الرجال (رواية ابنه عبدالله)، للشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حمد بن حنبل، تحقيق: وصى عباس، ط٢، الرياض دار الخاني، ١٤٢٢هـ.
- ٥. على الترمذي الكبير (ترتيب أبو طالب القاضي)، للترمذي، محمد بن عيسى، تحقيق: صبحي السامرائي وآخر، ط١، بيروت عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.
- 10. على الحديث، للرازي ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وآخر، ط١، الرياض مطابع الحميضي، ١٤٢٧ هـ.
- ٥٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، (د.ط) بيروت دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.



- ٥٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، ط١، المدينة النبوية مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ.
- **30. القاموس المحيط،** للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ط٨، بيروت مؤسسة الرسالة، ٢٦٦هـ.
 - ٥٥. الكامل في الضعفاء، للجرجاني، عبدالله بن عدي، ط٣، بيروت دار الفكر، ١٤٠٩هـ.
- **٥٦. لسان الميزان،** لابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، تحقيق: دائرة المعرف النظامية بالهند، ط٣، بيروت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ.
- ۷٥. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستى، تحقيق: محمود زايد، ط١، حلب دار الوعي، ١٣٩٦هـ.
- **٥٥. المختلطين،** للعلائي، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وآخر، ط١، القاهرة مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ.
- **٩٥. المستدرك على الصحيحين،** للحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، ط١، بروت دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- ٠٦. مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود، تحقيق: محمد التركي، ط١، مصر دار هجر، ١٤١٩ هـ.
- 71. مسند الإمام أحمد للشيباني، أبو عبدالله أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط١، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
- 77. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، أحمد بن محمد بن علي، تحقيق: يوسف محمد، (د.ط)، بسروت المكتبة العصرية، (د.ت).
- 77. المصنف، للصنعاني، عبد الرزاق بن همام تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، بسيروت المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

- ٦٤. المصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي، تحقيق: كمال
 الحوت، ط١، الرياض مكتبة الرشد، ٩٠٤١هـ.
- 70. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لشُرَّاب، محمد بن حسن، ط١، بيروت دار القلم، 1٤١١ هـ.
- 77. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري، عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، ط٣، بيروت عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ.
- 77. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، (د.ط)، بيروت دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- ٦٨. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن،
 تحقيق: نور الدين عتر، (د.ط)، بيروت دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ.
- 79. معرفة علوم الحديث، للحاكم، محمد بن عبد الله ابن البيع النيسابوري، تحقيق: معظم حسين، ط٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٧هـ.
- · ٧. معنى الطبقة في على ومراتب الرواية، لردمان، وائل حمود هزاع، ط١، مصر دار التوحيد، ١٤٣٤هـ.
- ٧١. مَن تُكلِّم فيه وهو موثق، للذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد شكور أمرير، ط١، مكتبة المنار الأردن، الزرقاء، ١٤٠٦هـ.
- ٧٢. الموضوعات، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عشمان، ط١، المدينة المنورة المكتبة السلفية، ١٣٨٦ هـ.
- ٧٣. الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، ط٢، حلب مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢هـ.
- ٧٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق: علي البجاوي، ط١، بيروت دار المعرفة للطباعة، ١٣٨٢هـ.



- ٧٥. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي،
 تحقيق: عبد الله الرحيلي، ط١، الرياض مطبعة سفير،١٤٢٢هـ.
- ٧٦. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق: ربيع بن المدخلي، ط١، نشر عهادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.
- ٧٧. النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر، تحقيق: زين العابدين بلا فريج، ط١، الرياض أضواء السلف، ١٤١٩هـ.
- ٧٨. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، للكلاباذي، أحمد بن محمد البخاري، تحقيق: عبد الله الليثي، ط١، دار المعرفة بيروت، ١٤٠٧هـ.



CHANGE OF THE STATE OF THE STAT



No (5)

The expression of scholars of hadith in weakening a hadith by saying: the fault is on a "narrator" or a "group of narrators"

(Theoretical Practical and Analytical Study)

Dr. Waa'il Hamood Huzaa' Radman

Research Topic:

The expression of scholars of hadith in weakening a hadith by saying: the fault is on a "narrator" or a "group of narrators" Theoretical Practical and Analytical Study.

Research Objective:

Highlighting some expressions used in the science of hadith weakness. That is, the statement of scholars of critique in explaining the defect in a hadith by saying: "the "fault is on so and so" or "a group of narrators" which indicate weakness and defect in the narration, identifying the person who made the error, and the fact that the usage of this expression on a group of narrators is considered less than its usage on a narrator.

Research Problem:

- 1. What is the meaning of the expression: the fault is on so and so? Is it used for an individual narrator other than a group of narrators?
- 2. Is there a consensus among the scholars on the fault of the one who was said to be faulty?

Research Findings:

The error in narration is not attributed to the rank of authorities in narration although it can be attributed to some of them, but as for the weak narrators and those below them they are mostly blamed individually and collectively and those in between these two ranks are also blamed individually and collectively most often.

Keywords:

Fault - Narration - Individually - Collectively

CHANGE OF THE STATE OF THE STAT

Kingdom of Saudi Arabia, Madinah, Endowment for Cherishing the Two Glorious Revelations, Serving the Glorious Quran and the Elevated Sunnah in the Illumed City of the Prophet



Journal of Cherishing the Two Glorious Revelations

A scholarly, refereed periodical journal, specializing in research related to the Glorious Qur'an and the Elevated Prophetic Sunnah

This issue's articles:

- Translation of the Eighth Edition research abstracts Synthetic Constructions in the Qur'anic readings (Meaning, Development and Ruling)
 - Dr. Ali bin AbdulQadir bin Sheikh Ali Sait
- The Name of Allah (The Most Kind) in the Glorious Quran (An Objective Study)

 Dr. Ruqayyah bint Muhammad bin Salim Baaqais
- Light in the Objectives of the Quran through the verse (This is a Message for Mankind)
 - Dr. Mas'ad bin Musaa'id al-Husaaini
- Ibn Juzai's Criticisms of Az-Zamakhshari in Quranic Exegesis (Comparative Study)
 - Prof. Shayi' bin Abdihi bin Shayi' al-Asmari
- The expression of scholars of hadith in weakening a hadith by saying: the fault is on a "narrator" or a "group of narrators" (Theoretical Practical and Analytical Study)
 - Dr. Waa'il Hamood Huzaa' Radman
- Meaning of the command of a critic to write from a narrator saying: (write from him) – Theoretical and Practical Study
 - Dr. Mustapha bin Muhammad Mahmood Mukhtar

8